دار الإفتاء
مجلة دار الإفتاء المصرية

مجلة فصلية علمية محكمة للبحوث الفقهية والأصولية
العدد الثالث عشر (شعبان ١٤٣٣ هـ - يوليو ٢٠١٢ م)

الفقه والفتوى

الفرق بين القراءة التفسيرية والحديث المدرج وأثر ذلك في الأحكام الشرعية

علاء الدين المرداوي وأثره في أصول الفقه

المساهمة في الشركات المختلطة
«دراسة فقهية مقارنة»

عزل الحاكم في الفقه الإسلامي
المسوغات الشرعية، والوسائل العملية

مجلة دار الإفتاء المصرية:

مجلة فصلية علمية محكمة للبحوث الفقهية والأصولية

تصدر عن دار الإفتاء المصرية

العدد الثالث عشر (شعبان ١٤٣٣ هـ - يوليو ٢٠١٢ م)

حقوق الطبع محفوظة لدار الإفتاء المصرية

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة

رقم الإيداع بدار الكتب ١٨٢٦٦ / ٢٠٠٩

الاشتراكات : دار أخبار اليوم - ٢٥٨٠٦٤١٨ - ٢٥٨٠٦٤١٩ - ٢٥٨٠٦٤٢٠

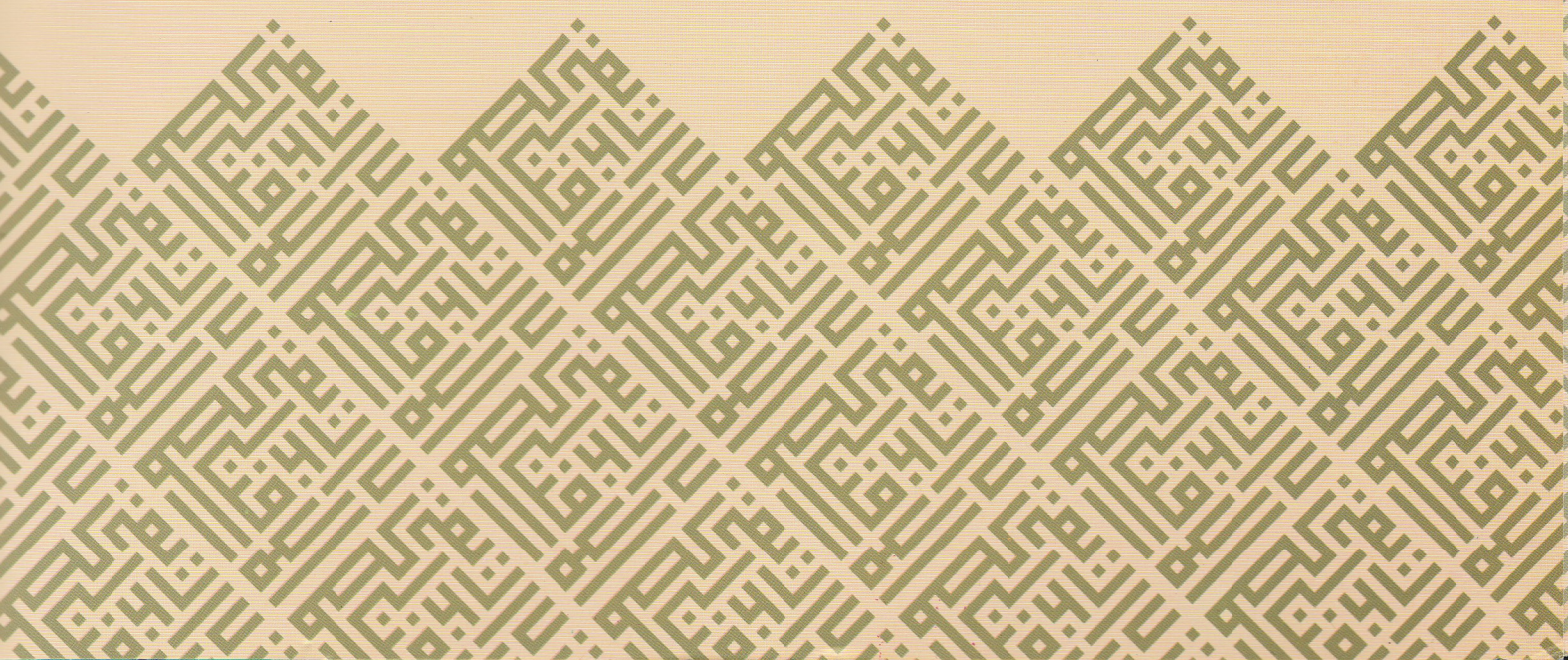

كلمة العدد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله القائل: ﴿وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢]، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده القائل: «مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ» (متفقٌ عليه)، ورَضِيَ الله عن آله وصحبه، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.. وبعد:

فهذا العدد يصدر والدار تحتفل بمرور عشر سنوات على تولي باني نهضتها، فضيلة العلامة الأستاذ الدكتور/ علي جمعة مسؤوليّة الإفتاء، الذي أنجز لدار الإفتاء في عقد من الزمان ما لم يُنجز في سنوات تجاوزت القرن بما يقارب العقدين، وكان من بين تلك الإنجازات، هذه المجلة العلميَّة التي يصدر عددها الثالث عشر على حداثة عهدها؛ حيث صدر عددها الأول في شهر رجب من سنة ١٤٣٠هـ، الموافق يوليو ٢٠٠٩م، وهي وتيرة مناسبة لحركة الدار ونشاطها في هذه الحقبة، إذا ما علمنا أن نصيب العام الواحد من مشروعاتها عشرة مشروعات تقريبا لكل سنة، ولست أدري كيف تكون دار الإفتاء لو بقي بها الشيخ الإمام عشر سنوات أخرى، لكن يمكن أن أتوقع أن فروعها ستغطي محافظات مصر كلها، وأن الفتاوى التي حطمت الأرقام القياسيَّة ستفوق كل التوقعات، ومع ذلك تكون مجرد مُنتج من منتجات الدار، بعد أن كانت هي كل منتج الدار منذ نشأتها إلى ما قبل عقد من الزمان.

وقد تميَّزت بحوث هذه المجلة منذ ظهورها بالجمع بين الأصالة والمعاصرة، وهو جانب نفتقده كثيرًا في البحث العلمي الأكاديميِّ، وهو مناسب، بل وضروري لدار الإفتاء أكثر من غيرها، فهي في الأساس مؤسسة تطبيقية خدميَّة ترتبط بالواقع العمليِّ لحياة الناس بما تقدمه من فتاوى مرتبطة بالضرورة بمشكلاتهم الحياتيَّة، والتي هي بدورها تتجدد وتتغير سريعا لارتباطها بتغيرات أنماط الحياة، وتأثرها بالتطورات المتلاحقة المعاصرة، وما ينشأ عنها من قضايا تحتاج إلى تكييف فقهيٍّ ورأي شرعيٍّ يجمع بين التمسك بالثوابت، وموافقة مقاصد الشرع الحنيف، مع عدم الحرمان من مكتسبات العصر، ومواكبة تطوره، ومما لاشك فيه أن

كثيرًا من مكتسبات العصر بحاجة إلى سلوك دروب البحث العلميِّ، وشعابه الدقيقة وربما المُعَقَّدة أحيانًا، من أجل الوصول إلى تصورٍ صحيح لمشكلة البحث، ووضعها في بابها الفقهي، ثم تكييفها التكييف الشرعيَّ وردها إلى أصولها؛ لاستنباط الحكم الشرعيّ الملائم لها، والمطالع لهذا العدد يقف على ذلك من خلال مطالعته لبحثين أعدَّ الأول منهما الدكتور/ محمد محمود الجمال بعنوان: «عزل الحاكم في الفقه الإسلامي، المسوِّغات الشرعيَّة، والوسائل العمليَّة». الذي تناول مسألة دقيقة، الناس بحاجة إلى من يجليها، ويفصل بين الإفراط والتفريط فيها، والثاني أعدَّه الدكتور/ أسامة عبد العليم الشيخ بعنوان: «المساهمة في الشركات المختلطة»، وقد بيَّن من خلاله الحكم الشرعي لمسألة يغفُل عنها كثير من الناس في المعاملات المالية، وهي: اختلاط نشاط بعض الشركات بمعاملات مشبوهة أو محرَّمة وإن كان ذلك بنسبة ضئيلة.

ويُحمد لهذه المجلة: أنها وُلدت ناضجة من دون أطوار نمو؛ حيث إن كثيرا من بحوثها لاسيما الفقهيُّ منها، يمس واقع الناس في عصرنا، ويضع حلولا لمشكلاتهم تناسب العصر، ولا تحيد قيد أنملة عن أصول الشرع وقواعده، ولذا تجد النتائجُ فور ظهورها بالنشر طريقَها إلى التطبيق العمليِّ، حيث تكون ثمارًا يانعة دانية للعاملين في مجال الإفتاء، وهذا نفتقده كثيرا في البحوث الأكاديميَّة، فهي تتميَّز بالأصالة، وتتقيّد بضوابط البحث العلميِّ، ولكنّ أكثرها يفتقد المعاصرة، فتجدها بعد طول بحث وعناء من الباحثين، منفصمة عن واقع الناس المعاصر، فتبقى حبيسة المكتبات الجامعيَّة، ولا تجد سبيلا إلى التطبيق العمليِّ، ولا تقبلها دور النشر التجاريَّة، ولا غرو في كون بحوث المجلة تخرج في ثوب التجديد والمعاصرة مع الأصالة، فقد استطاع القائم على أمرها أن يسلك طريقا مجددا في أصول الفقه، والذي يُعد السير في مسالكه -فضلا عن التجديد فيه- غاية لا تدرك إلا لعالم موسوعيٍّ، وقليل ما هم في زماننا، ولقد سلك الباحثون لاسيما علماء الدار مسلك الشيخ في بحوثهم، وتلمس ذلك في بحث الدكتور/ مجدي محمد عاشور، وعنوانه: «الفرق بين القراءة التفسيريَّة والحديث المدرج، وأثر ذلك في الأحكام الشرعية»؛ حيث تناول دقيقة لا تلتقطها إلا عين تعلمت الصيد على يد قَنَّاصِ عِلْمٍ، وهو شيخه وشيخي فضيلة الإمام المفتي، وحيث وُجِدت هذه النزعة عرف البحث طريقه إلى صفحات المجلة، ولو كان من خارج الدار، كما في بحث للدكتور/ هشام يسري العربي، بعنوان: «علاء الدين المرداوي، وأثره في أصول الفقه»، الذي يأخذنا إلى أصول الحنابلة، لنُفرق بينها وبين أصول الشافعيَّة التي نالت حظا وافرا من جهود باحثينا.

ومما يُحمد للمجلة أيضا: أن دار الإفتاء وهي المصدرة لها، رغم أنها مؤسسة تطبيقية بحاجة إلى صناعة الفتوى وإنتاجها لتقديمها لطالبيها، فإنها لا تفرض على الباحثين توجهًا بعينه، ولا تشترط في البحث إلا أن يكون متخصصًا في مجالها الأصوليِّ والفقهيِّ؛ لذا تبقى البحوث والمجلة برمتها معبِّرة عن آراء الباحثين فيها، وليست ناطقة بلسان الدار، ومنهجها في الإفتاء، ولذا بقيت المجلة علميَّة أكاديميَّة بحتة، أقرب إلى ميدان التطبيق العمليِّ، إن توافقت نتائجها مع منهجية الدار في الإفتاء، من دون إخلال بأدبيات وضوابط البحث العلميِّ، وبقي على من أراد أن يعرف رأي الدار في قضيَّة معيَّنة أن يرتاد موردًا آخر تصدره الدار معبِّرا عنها، من خلال مطبوعاتها، أو موقعها على شبكة المعلومات الدوليَّة -والذي هو بدوره من منجزات عصر نهضة الدار- ولذا لا مجال للحيرة إذا وجد المطالع للمصدَرَيْنِ تعارضًا في الرأي بينهما، وتلك هي حرفيَّة صناعة الفتوى، وإدارة البحث العلميِّ.

وفق الله الدار وراعيها إلى خدمة الإسلام والمسلمين، والحمد لله رب العالمين.

أ.د. عباس عبد اللاه شومان

رئيس قسم الشريعة- جامعة الأزهر

ضوابط التقدم بالبحوث إلى المجلة:

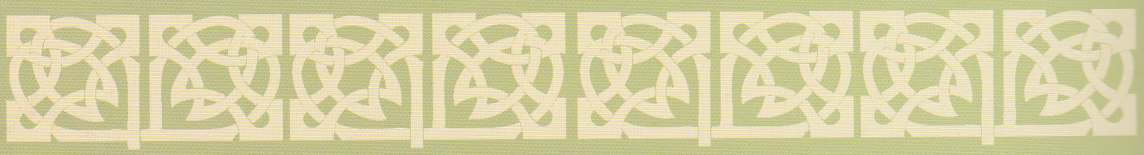

- جدة الموضوع والإبداع فيـه.
- التزام المنهج العلمي المتبع في كتابة البحوث.
- العناية بتعميق المادة العلمية وتوثيقها في ذيل الصحيفة.
- تنوع وتعدد المراجع والمصادر الأصيلة والحديثة، مع العناية بترتيب بيانات النشر كالتالي: اسم الكتاب، الصفحة، اسم المؤلف، دار النشر، مكان النشر، زمان النشر.
- لا يقل عدد صفحات البحث عن ٢٥ صفحة، ولا يزيد على ٥٠ صفحة.
- إقرار من الباحث بأن البحث لم يسبق نشره في جهة أخرى، وليس مستلا من رسائل ومؤلفات أخرى.
- أن يلحـق بالبحث ملخص وافٍ لا يزيد عن ثلثي صحيفـة، وتقوم دار الإفتاء بعرض البحث باللغة الإنجليزية.
- يُقدم البحث مطبوعًا من ثلاث نسـخ بالحاسـب الآلي مع نسخة CD قبل التحكيم، ونسخة مطبوعة مع CD بعد التعديل من المحكمين إن كان.

المحتويات

١٠ الفرق بين القراءة التفسيرية والحديث المدرج وأثر ذلك في الأحكام الشرعية
د/ مجدي محمد محمد عاشور
المستشار الأكاديمي لمفتي الديار المصرية وأمين الفتوى بدار الإفتاء المصرية

٤٨ علاء الدين المرداوي وأثره في أصول الفقه
د. هشام يسري العربي
أستاذ الفقه وأصوله المساعد بكلية الشريعة وأصول الدين - جامعة نجران المملكة العربية السعودية

٧٢ المساهمة في الشركات المختلطة دراسة فقهية مقارنة
د. أسامة عبد العليم الشيخ
أستاذ الفقه المقارن المساعد بكلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر- فرع طنطا

١٠٤ عزل الحاكم في الفقه الإسلامي المسوغات الشرعية، والوسائل العملية
د. محمد محمود محمد الجمال
مدرس الفقه المقارن بكلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر - القاهرة

١٤٥ ملخصات الأبحاث باللغة الإنجليزية

هيئة التحرير

الأستاذ الدكتور/ علي جمعة

رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ الدكتور/ سامي عبد العزيز

رئيس التحرير

الدكتور/ إبراهيم نجم

مدير التحرير

الأستاذ/ محمد فايد

المدير الإداري

الأستاذ/ محمد فاروق

المدير المالي

الدكتور/ علي عمر الفاروق

المشرف الإداري

الأستاذ/ وحيد أحمد عبد الجواد

المراجعة اللغوية

اللجنة الاستشارية

الأستاذ الدكتور/ محمد رأفت عثمان

أستاذ الفقه المقارن بكلية الشريعة والقانون
جامعة الأزهر بالقاهرة.

الأستاذ الدكتور/ أسامة محمد العبد

رئيس جامعة الأزهر.

الأستاذ الدكتور/ سعد الدين هلالي

أستاذ الفقه المقارن بكلية الشريعة والقانون
جامعة الأزهر بالقاهرة.

الدكتور/ عبد الله ربيع عبد الله

أستاذ أصول الفقه المساعد بكلية الدراسات الإسلامية والعربية
جامعة الأزهر بالقاهرة.

العنوان: حديقة الخالدين – الدراسة – القاهرة – ص.ب: ١١٦٧٥
تليفون: ٢٥٨٨٧٠١٣ – ٢٥٨٨٧٠٢٦ / ٢٠٢+
فاكس: ٢٥٨٩٩٦٥٢ / ٢٠٢+
البريد الإلكتروني: E-mail: magazine@dar-alifta.com
العنوان الإلكتروني للمجلة: http://www.dar-alifta.org/magazine.aspx

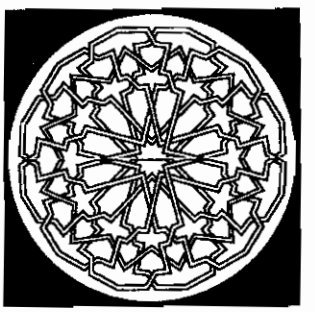

علاء الدين المرداوي وأثره في أصول الفقه

د/ هشام يسري العربي
أستاذ الفقه وأصوله المساعد
بكلية الشريعة وأصول الدين - جامعة نجران
المملكة العربية السعودية

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وآله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد، فإن علم أصول الفقه من أهم العلوم الشرعية؛ إذ به ينضبط التفكير وتستنبط الأحكام ويرجح بين الأقوال، وقد كان لعلماء المسلمين جهود عظيمة في هذا العلم.

وكان لعلماء الحنابلة جهود واضحة في أصول الفقه، وكانت لهم مؤلفات عديدة، وكان منهم علاء الدين المرداوي، وهو واحد من أعلام المذهب الحنبلي الذين يمثلون علامات مميزة في تاريخ هذا المذهب الجليل، وقد حباه الله سبحانه بدِين متين، وذكاء وافر، واطلاع واسع، ودأب في تحصيل العلم والاشتغال به، وقد انعكس كلُّ هذا على مؤلفاته كلها.

وكانت له جهود واضحة في أصول الفقه؛ حيث ألف عدة كتب من أهمها كتابه «تحرير المنقول وتهذيب علم الأصول» الذي يعتبر علامة مميزة في التأليف الأصولي عند الحنابلة، وكذلك شرحه الذي سماه «التحبير شرح التحرير» على ما سنبينه فيما يأتي.

خطة البحث:

قسمت البحث إلى مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة:

التمهيد: جهود الحنابلة في التأليف الأصولي قبل المرداوي.

المبحث الأول: التعريف بعلاء الدين المرداوي.

المبحث الثاني: أثر المرداوي في أصول الفقه.

الخاتمة، ثم مراجع البحث وفهرسه.

وبعد، فهذا البحث محاولة لاستجلاء جهود واحد من علماء الحنابلة في علم أصول الفقه، ليتبين مقدار إسهامات علماء الحنابلة في ذلك العلم، وأرجو أن أكون وُفقت لذلك الهدف، والله من وراء القصد.

تمهيد:
جهود الحنابلة في التأليف الأصولي قبل المرداوي

لعل أول كتاب وصلنا خبره مما كتبه علماء الحنابلة في أصول الفقه هو كتاب «العلم» لأبي بكر الخلال (المتوفى سنة ٣١١هـ)، وقد ذكره غير واحد من المؤرخين ونقلوا عنه، وقال عنه ابن تيمية: «إنه أجمع كتاب يذكر فيه أقوال أحمد في الأصول الفقهية»[١].

وهو يقع في ثلاثة مجلدات كما ذكر الذهبي[٢]، وقد فقد ضمن ما فقد من تراث المسلمين، ولم تصلنا أية معلومات عن منهج الخلال فيه، لكن الظاهر أنه سلك فيه المنهج الذي سلكه في غيره من كتبه ككتاب «الجامع» وغيره[٣]، وهو أنه يذكر أقوال أحمد في كل مسألة من مسائل الكتاب، يرويها عنه بالأسانيد، كما يذكر أقوال غيره من السلف، ويعلق على بعض المسائل بما يراه، ويجعل كل ذلك في أبواب معنونة، تجمع شتات المسائل.

وأيضًا من أقدم كتب الأصول عند الحنابلة كتاب «أصول الفقه» لشيخ المذهب الحسن بن حامد (المتوفى سنة ٤٠٣هـ)[٤].

و«رسالة في أصول الفقه» للحسن بن شهاب العكبري (المتوفى سنة ٤٢٨هـ)[٥].

وكتاب «العدة في أصول الفقه» للقاضي أبي يعلى (المتوفى سنة ٤٥٨هـ)[٦].

وللقاضي أيضًا كتاب «المعتمد»، و«الكفاية في أصول الفقه»[٧].

وهناك كتاب «أصول الفقه» لعبد الوهاب بن أحمد الحراني (المتوفى سنة ٤٧٦هـ)، و«مختصر في أصول الفقه» لأبي الفرج

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٣٩٠)، وراجع تفصيل القول عن كتاب «العلم» للخلال في كتابي «أبو بكر الخلال وأثره في الفقه الحنبلي» (١/ ٩٨ - ١٠٠).

(٢) سير أعلام النبلاء (١١/ ٣٣١).

(٣) راجع بيان منهج الخلال في الجامع وغيره من كتبه في كتابي «أبو بكر الخلال وأثره في الفقه الحنبلي» (١/ ٧٢ - ٧٣، ٨٨).

(٤) لم يطبع فيما أعلم.

(٥) طبعت سنة ١٤١٣هـ. انظر: المدخل المفصل، للدكتور/ بكر أبي زيد (٢/ ٩٤١ - ٩٤٢).

(٦) حقق في رسالة دكتوراه بكلية الشريعة - جامعة الأزهر سنة ١٩٧٧م، حققه الدكتور/ أحمد بن علي سير المباركي، وطبع في خمسة مجلدات.

(٧) لم يطبعا فيما أعلم، ومخطوطة الأخير منهما في دار الكتب المصرية برقم (٣٦٥). انظر: المدخل المفصل (٢/ ٩٤٢).

عبد الواحد بن محمد الشيرازي الدمشقي (المتوفى سنة ٤٨٦هـ)، و«مختصر في أصول الفقه» لأبي الفتح بن المراق الحلواني (المتوفى سنة ٥٠٥هـ)[١].

وكتاب «التمهيد في أصول الفقه» لأبي الخطاب الكلوذاني (المتوفى سنة ٥١٠هـ) وهو تلميذ القاضي أبي يعلى[٢].

وكتاب «الواضح في أصول الفقه» لأبي الوفاء علي بن عقيل البغدادي (المتوفى سنة ٥١٣هـ) وهو تلميذ القاضي أبي يعلى أيضًا[٣]. وهو من أروع ما كتب في علم الأصول، حتى قال عنه العلامة ابن بدران الدمشقي الحنبلي: «وهو أعظم كتاب في هذا الفن، حذا فيه حذو المجتهدين».

وكتاب «غرر البيان في أصول الفقه» لابن الزاغوني (المتوفى سنة ٥٢٧هـ)، و«الهداية في أصول الفقه» لابن أبي الفتح الحلواني (المتوفى سنة ٥٤٦هـ)، و«الأصول» لأبي المظفر الأزجي (المتوفى سنة ٥٩٣هـ)[٤].

وكتاب «روضة الناظر وجنة المناظر» لابن قدامة (المتوفى سنة ٦٢٠هـ) صاحب المغني، وهو كتاب متوسط الحجم[٥]. وقد تبع فيه ابن قدامة أبا حامد الغزالي في المستصفى، حتى في إثبات المقدمة المنطقية[٦].

وقد اختصره نجم الدين الطوفي (المتوفى سنة ٧١٦هـ) في كتابه «مختصر الروضة القدامية»، وهو مشتمل على الدلائل، مع التحقيق والتدقيق، والترتيب والتهذيب، وينخرط - كما يقول ابن بدران[٧]- مع مختصر ابن الحاجب في سلك واحد.

وشرح هذا المختصر مؤلفه في كتاب من أحسن ما صنف في هذا الفن وأجمعه وأنفعه- كما يقول ابن بدران[٨]. كما شرحه أيضًا علاء الدين العسقلاني الكناني (المتوفى سنة ٧٧٦هـ)[٩].

وللطوفي أيضًا: «مختصر الحاصل»، و«مختصر المحصول»، و«معراج الوصول إلى فن الأصول»[١٠].

وهناك شروح ومختصرات أخرى وتعليقات على روضة الناظر لابن قدامة[١١].

وهناك أيضًا «مصنف في أصول الفقه» للمنجا بن عثمان التنوخي (المتوفى سنة ٦٩٥هـ).

و«المسودة في أصول الفقه» لآل تيمية: مجد الدين (ت: ٦٥٢هـ)، وابنه عبد الحليم (ت: ٦٨٢هـ)، وحفيده شيخ الإسلام تقي الدين (ت: ٧٢٨هـ)[١٢].

وهناك أيضًا كتاب «قواعد الأصول ومعاقد الفصول» لصفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحي القطيعي البغدادي (المتوفى سنة ٧٣٩هـ)، وهو مختصر لكتاب له سماه «تحقيق الأمل».

و«المقنع» لابن حمدان (ت: ٦٩٥هـ)، واختصره محمد بن أحمد الحراني، المعروف بابن الحبال (المتوفى سنة ٧٤٩هـ)، ثم شرح مختصره[١٣].

و«أصول الفقه» لابن مفلح (المتوفى سنة ٧٦٣هـ)، وقد حذا فيه مؤلفه حذو ابن الحاجب في مختصره الشهير، وجمع فيه أصول الفقه وحرره[١٤]، وهو الذي اعتمد عليه المرداوي في مختصره- كما سيأتي.

وكتاب كبير في الأصول لابن قاضي الجبل (المتوفى سنة ٧٧١هـ) لم يتمه.

و«التذكرة في أصول الفقه» لبدر الدين بن عبد الغني المقدسي (المتوفى سنة ٧٧٣هـ)[١٥].

---

(١) وهذه الثلاثة لم تطبع فيما أعلم. انظر: المدخل المفصل (٢/ ٩٤٢- ٩٤٣).

(٢) حقق في رسالتين علميتين للدكتورين/ مفيد محمد أبو عمشة، ومحمد علي إبراهيم، وطبع في أربعة مجلدات في مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى سنة ١٩٨٥م.

(٣) حققه الدكتور/ عبد الله بن عبد المحسن التركي، وطبعه في مؤسسة الرسالة- بيروت سنة ١٩٩٩م في خمسة مجلدات.

(٤) لم تطبع كلها. انظر: المدخل المفصل (٢/ ٩٤٣).

(٥) طبع عدة طبعات، منها طبعة في ثلاثة مجلدات بتحقيق الدكتور/ عبد الكريم النملة، طبع دار الرشد بالرياض.

(٦) راجع: المدخل لابن بدران ص(٤٦٣).

(٧) راجع: المدخل لابن بدران ص (٤٦٠).

(٨) وهو مطبوع في ثلاثة مجلدات بتحقيق الدكتور/ عبد الكريم النملة.

(٩) راجع: المدخل لابن بدران ص (٤٦١).

(١٠) راجع: المدخل لابن بدران ص (٤٦٦).

(١١) انظرها في: المدخل المفصل (٢/ ٩٤٤ - ٩٤٥).

(١٢) وهي مطبوعة ومشهورة.

(١٣) راجع: المدخل لابن بدران ص (٤٦٥).

(١٤) وقد حققه الدكتور/ فهد السدحان في أربعة مجلدات، وطبعته مكتبة العبيكان.

(١٥) حقق في رسالة علمية بالجامعة الإسلامية. انظر: المدخل المفصل (٢/ ٩٥١).

وهناك مختصر آخر للبعلي، المعروف بابن اللحام (المتوفى سنة ٨٠٣هـ)[١]، وشرحه أبو بكر الجرَّاعي (المتوفى سنة ٨٨٣هـ)[٢].

تلك هي أهم تآليف الحنابلة في الأصول قبل المرداوي ذكرتُها لنرى موقع ما ألفه المرداوي من مؤلفات علماء مذهبه التي اعتمد على أحدها في أهم كتبه الأصولية- كما سيأتي.

ولا شك أنها تدل على عناية علماء الحنابلة منذ وقت مبكر -وهو زمن أبي بكر الخلال الذي ينتمي للطبقة الثانية من أصحاب الإمام أحمد- بالأصول حتى جاء المرداوي وألف كتابه «تحرير المنقول» وشرحه «التحبير»، كما سيأتي، وهما من أهم كتب أصول المذهب، وكان لأولهما أثر واضح فيما تلاه من مؤلفات.

(١) وهو مطبوع معروف.

(٢) وحقق أيضًا في رسالة علمية بالجامعة الإسلامية. انظر: المدخل المفصل (٢/ ٩٥١ - ٩٥٢).

المبحث الأول:
التعريف بعلاء الدين المرداوي

ونتناول هذا المبحث من خلال تمهيد وسبعة مطالب:

تمهيد: عصر المرداوي.

المطلب الأول: نسب المرداوي ولقبه وكنيته.

المطلب الثاني: مولد المرداوي ونشأته.

المطلب الثالث: طلب المرداوي للعلم ورحلاته وشيوخه.

المطلب الرابع: تلاميذ المرداوي.

المطلب الخامس: مؤلفات المرداوي وآثاره العلمية.

المطلب السادس: مكانة المرداوي العلمية وثناء العلماء عليه.

المطلب السابع: وفاة المرداوي ودفنه.

تمهيد:
عصر المرداوي

كانت بلاد الشام ومصر والحجاز التي تنقل بينها المرداوي -كما سيأتي- تخضع في ذلك الوقت لحكم دولة المماليك البرجية، وكانت قوية ذات سلطان ونفوذ واسع، رغم أنها كانت تحكم باسم الخلافة العباسية، التي كانت أشبه بالرجل المريض؛ ولذلك انتشرت الانقلابات والقلاقل بين الدولتين، فكانت هناك صراعات داخلية، وتعاقب على الحكم عدد من الملوك والسلاطين، كان أبرزهم السلطان الأشرف برسباي (٨٢٤ - ٨٤١هـ) الذي تم في عهده فتح قبرص، والملك الظاهر جُقمُق (٨٤١ - ٨٥٧هـ) وكان عادلًا دينًا مهتمًّا بإصلاح البلاد، والسلطان الأشرف قايتباي (٨٧٢ - ٩٠١هـ) وهو من أفضل ملوكهم وأكثرهم نفعًا للبلاد والعباد[٣].

أما بقية الأقاليم فكانت تموج بتفرقات وانقسامات بما لا مجال لتفصيله هنا.

ومن المؤكد أن الحالة الفكرية والعلمية تتأثر بالحالة السياسية؛ فحيثما وجد الاستقرار والأمن ازدهر النشاط العلمي، وحيثما وجدت الحروب والقلاقل والنزاعات انحسر هذا النشاط.

(٣) راجع: تاريخ الخلفاء للسيوطي ص (٥٠٦ - ٥١٤).

كما أن تشجيع الحكام على النشاط العلمي يكون له أثره الواضح في ازدهار الحياة العلمية.

وقد كان أكثر حكام المماليك يشجعون العلماء ويتنافسون في عمارة المدارس؛ مما أدى إلى ظهور عدد كبير من العلماء في كافة المجالات، ففي مصر برز ابن العراقي (ت: ٨٢٦هـ)، وابن الدماميني النحوي (ت: ٨٢٧هـ)، والبِرْماوي (ت: ٨٣١هـ) في الأصول والفقه واللغة وغيرها، والمقريزي المؤرخ (ت: ٨٤٥هـ)، والحافظ ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، وبدر الدين العيني (ت: ٨٥٥هـ)، والكمال بن الهمام الفقيه الحنفي (ت: ٨٦١هـ)، وجلال الدين المحلي الشافعي (ت: ٨٦٤هـ)، وابن تغري بردي (ت: ٨٧٤هـ)، ومحمد بن محمد السعدي الحنبلي (ت: ٩٠٠هـ)، وشمس الدين السخاوي (ت: ٩٠٢هـ)، وجلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ).

وفي الشام برز: تقي الدين الحصني الفقيه الشافعي (ت: ٨٢٩هـ)، وابن الجزري النحوي المقرئ (ت: ٨٣٣هـ)، والحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي (ت: ٨٤٢هـ)، وابن قاضي شهبة (ت: ٨٥١هـ)، وابن قندس الفقيه الحنبلي (ت: ٨٦١هـ)، وابن أمير حاج صاحب التقرير والتحبير في أصول الحنفية (ت: ٨٧٩هـ)، والجراعي فقيه الحنابلة في عصره (ت: ٨٨٣هـ)، وبرهان الدين بن مفلح (ت: ٨٨٤هـ)، وصاحبنا علاء الدين المرداوي (ت: ٨٨٥هـ)، وابن أبي شريف (ت: ٩٠٦هـ)، ويوسف بن عبد الهادي المعروف بابن المبرد (ت: ٩٠٩هـ) وغيرهم.

وفي الحجاز برز أبو السعادات محمد بن ظهيرة (ت: ٨٦١هـ)، وغيره. وفي اليمن ابن الوزير (ت: ٨٤٠هـ)، وأحمد بن يحيى بن المرتضى الزيدي صاحب البحر الزخار (ت: ٨٤٠هـ).

وفي تونس وشمال إفريقيا برز محمد بن عمر الأُبِّيّ (ت: ٨٢٨هـ) الذي شرح صحيح مسلم، وأبو العباس المعروف بحلولو (ت: ٨٩٨هـ) الأصولي البارع الذي شرح جمع الجوامع للسبكي، والونشريسي (ت: ٩١٤هـ).

وكان لجامع الزيتونة نشاط علمي كبير.

وفي المغرب كان هناك زروق (ت: ٨٩٩هـ)، والمكناسي (ت: ٩١٩هـ).

وفي الأندلس: أبو بكر بن عاصم (ت: ٨٢٩هـ)، والمواق الفقيه المالكي (ت: ٨٩٧هـ)، وغيرهما.

فكان هناك علماء مبرزون في هذا العصر في كافة الأقطار الإسلامية، وفي كافة المجالات والعلوم، وكان لهم إسهامات كبيرة وتآليف نفيسة مما أثرى المكتبة العربية والإسلامية. وفي هذا الجو العلمي نشأ المرداوي وعاش وأثَّر وتأثَّر على ما سنبين.

المطلب الأول:
نسب المرداوي ولقبه وكنيته

هو علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان بن أحمد بن محمد المرداوي السعدي، ثم الصالحي الحنبلي[1].

ويطلق عليه المتأخرون كصاحب «الإقناع»، و«المنتهى»، ومَنْ بعدهما: «القاضي»، وكذلك يلقبونه بـ «المنقِّح»؛ لأنه نقَّح «المقنع» في كتابه «التنقيح المشبع» - كما سيأتي، كما يسمونه «المجتهد في تصحيح المذهب»[2].

(١) راجع: الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع للسخاوي (٥/ ٢٢٥)، والجوهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد لابن عبد الهادي ص (٩٩ - ١٠٠)، ومعجم الكتب له أيضًا ص (١٠٧)، والمنهج الأحمد للعليمي (٥/ ٢٩٠)، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد (٤/ ٣٤٠)، والسحب الوابلة لابن حميد ص (٢٩٦، ٢٩٨)، والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني (١/ ٤٤٦)، وهدية العارفين للبغدادي (١/ ٧٣٦)، والدر المنضد لعبد الله بن علي بن حميد ص (٥٢)، ومختصر طبقات الحنابلة للشطي ص (٧٦)، والأعلام للزركلي (٤/ ٢٩٢)، ومعجم المؤلفين (٧/ ١٠٢)، وفهرس المخطوطات المصورة بمعهد المخطوطات العربية لفؤاد سيد (١/ ٣٢٩)، ومفاتيح الفقه الحنبلي للدكتور/ سالم علي الثقفي (٢/ ١٧٤).

(٢) راجع: معجم الكتب ص (١٠٧)، والمنهج الأحمد (٥/ ٢٩٠)، والمدخل لابن بدران ص (٤٠٩)، ومفاتيح الفقه الحنبلي (٢/ ١٧٤).

المطلب الثاني:
مولد المرداوي ونشأته

ولد المرداوي سنة (٨١٧ هـ) بمَرْدا- وهي قرية صغيرة قرب نابلس بفلسطين[١].

وذكر السخاوي في «الضوء اللامع» أنه ولد سنة (٨٢٠ هـ) تقريبًا[٢]، وتبعه في ذلك الشوكاني في «البدر الطالع»[٣].

ونشأ بها، وحفظ القرآن الكريم، واشتغل بطلب العلوم الشرعية على مشايخ بلده، فتعلم الفقه والعربية والحساب والفرائض والأصول والتفسير وعلوم الحديث، ولازم المشايخ[٤].

ولم تحدثنا المراجع التي ترجمت له عن أسرته أو تفاصيل نشأته، وغير ذلك من جوانب حياته.

وقد وصف هيئتَه تلميذُه جمال الدين يوسف بن عبد الهادي (المتوفى سنة ٩٠٩هـ) فذكر أنه كان طويل القامة، ليس بالرقيق ولا بالغليظ، يميل إلى سُمرة، وصوته حسن[٥].

المطلب الثالث:
طلب المرداوي للعلم ورحلاته وشيوخه

بدأ المرداوي بتحصيل العلوم الشرعية من مشايخ بلده «مَرْدا» فأخذ الفقه عن فقيهها الشهاب أحمد بن يوسف المرداوي (المتوفى سنة ٨٥٠هـ)، ثم خرج من بلده وهو شاب، فأقام بمدينة «الخليل» بزاوية الشيخ عمر المجرَّد رحمه الله، وقرأ بها القرآن، ثم قدم إلى «دمشق» ونزل بمدرسة الشيخ أبي عمر بالصالحية -التي كانت مأوى العلماء وموطن الصلحاء في ذلك العهد- وذلك قرابة سنة (٨٣٨ هـ)، وجوَّد القرآن، ويقال: إنه قرأه بالروايات.

وقرأ «المقنع» تصحيحًا على أبي الفرج عبد الرحمن بن إبراهيم الطرابلسي (المتوفى سنة ٨٦٦هـ) وحفظه وغيره كالألفية. وأدمن الاشتغال بالعلم وتجرع فاقةً وتقللًا، واجتمع بالمشايخ وجدَّ في الاشتغال.

وتفقه على الشيخ تقي الدين بن قندس البعلي شيخ الحنابلة في وقته (المتوفى سنة ٨٦١ هـ)، ولازمه في الفقه وأصوله والعربية وغيرها، وكان مما قرأه عليه بحثًا وتحقيقًا «المقنع» في الفقه، و«مختصر الطوفي» في الأصول، و«ألفية ابن مالك». وكذا أخذ الفقه والنحو عن الزين أبي شَعَر عبد الرحمن بن سليمان المقدسي (المتوفى سنة ٨٤٤هـ)، وسمع منه التفسير للبغوي مرارًا، وقرأ عليه سنة (٨٣٨هـ) من شرح ألفية العراقي إلى الشاذ، وأخذ علوم الحديث أيضًا عن ابن ناصر الدين الدمشقي (المتوفى سنة ٨٤٢هـ)، وسمع عليه منظومته وشرحها بقراءة شيخه التقي. وأخذ الأصول أيضًا عن أبي القاسم النويري (المتوفى سنة ٨٥٧هـ) حين لقيه بمكة، والفرائض والحساب والوصايا عن الشمس محمد بن إبراهيم السيلي خازن الضيائية، وانتفع به في ذلك جدًّا، ولازمه في ذلك أكثر من عشر سنين، بل وقرأ عليه «المقنع» في الفقه بتمامه بحثًا، والعربية والصرف وغيرهما عن أبي الروح عيسى البغدادي الحنفي نزيل دمشق، والحسن بن إبراهيم الصفدي ثم الدمشقي الحنبلي الخياط (المتوفى سنة ٨٥٨هـ) وغيرهما، وقرأ «البخاري» وغيره على أبي عبد الله محمد بن أحمد الكركي الحنبلي (المتوفى سنة ٨٥١هـ)، وسمع زين الدين بن الطحان (المتوفى سنة ٨٤٥هـ)، وشهاب الدين أحمد بن حسن بن عبد الهادي المقدسي (المتوفى سنة ٨٥٦هـ)، وغيرهما.

وحج مرتين وجاور فيهما، وسمع هناك على أبي الفتح المراغي (المتوفى سنة ٨٥٩هـ)، وحضر دروس برهان الدين بن مفلح (المتوفى سنة ٨٨٤هـ) ونائب عنه. وكذا قدم بأخرة القاهرة، وأذن له قاضيها عز الدين الكناني (المتوفى سنة ٨٧٦هـ) في سماع الدعوى مدة إقامته بالقاهرة، وأكرمه وأخذ عنه فضلاء أصحابه بإشارته، بل وحضهم على تحصيل كتابه «الإنصاف» وغيره من

(١) راجع: المنهج الأحمد (٥/ ٢٩٠)، وشذرات الذهب (٤/ ٣٤٠)، ومختصر طبقات الحنابلة للشطي ص (٧٦)، والأعلام (٤/ ٢٩٢)، ومعجم المؤلفين (٧/ ١٠٢). ومَرْدَا بفتح الميم، والقصر. انظر: معجم البلدان لياقوت الحموي (٥/ ١٠٤).

(٢) انظر: الضوء اللامع (٥/ ٢٢٥).

(٣) انظر: البدر الطالع (١/ ٤٤٦).

(٤) راجع: الضوء اللامع (٥/ ٢٢٥)، شذرات الذهب (٤/ ٣٤٠ - ٣٤١)، البدر الطالع (١/ ٤٤٦).

(٥) انظر: الجوهر المنضد ص (١٠١).

تصانيفه، واجتمع عليه الطلبة والفقهاء وانتفعوا به.

وقرأ هو حينئذ على تقي الدين الشمني الحنفي (المتوفى سنة ٨٧٢هـ)، وتقي الدين الحصني (المتوفى سنة ٨٨١هـ) المختصر الأصولي بتمامه، والفرائض والحساب يسيرًا على شهاب الدين السِّجيني (المتوفى سنة ٨٨٥هـ)، وحضر دروس القاضي، ونقل عنه في بعض تصانيفه. وتصدَّى قبل ذلك وبعده للإقراء والإفتاء والتأليف ببلده وغيرها، فانتفع به الطلبة، وصار في جماعته في الشام فضلاء.

وممن أخذ عنه في مجاورته الثانية بمكة قاضي الحرمين محيي الدين الحسني الفاسي[١].

وكان قد اعتزم في أواخر حياته قدوم الديار المصرية إجابة لمن حسَّنه له ليكون قاضيًا أو مناكدًا للقاضي في الجملة، ولنشر المذهب الحنبلي وإحيائه في مصر فعاق عنه المقدور، فإنه حصل له مرض، فعرج إلى «صَفَد» فتعلل بها يسيرًا، وعاد إلى بلده ففصل منه، وأعرض حينئذ عن النيابة بالكلية، وذلك قبل موت برهان الدين بن مفلح بيسير[٢]،[٣].

وقد برع وفضل في فنون من العلوم، وانتهت إليه رياسة المذهب، وباشر نيابة الحكم دهرًا طويلًا، فحسنت سيرته وعظم أمره[٤].

وكان حريصًا على جمع الكتب -التي هي عدة طالب العلم والمشتغل به-، يقول تلميذه ابن عبد الهادي: «وحصَّل كتبًا كثيرة، وتحت يده خزانة كتب الوقف بمدرسة شيخ الإسلام»[٥]، يعني: مدرسة الشيخ أبي عمر بالصالحية. ويقول السخاوي: «وأعانه على تصانيفه في المذهب ما اجتمع عنده من الكتب مما لعله انفرد به ملكًا ووقفًا»[٦].

المطلب الرابع:
تلاميذ المرداوي

ذكرنا أن المرداوي انتهت إليه رئاسة المذهب الحنبلي في عصره، وقد اشتغل بالتدريس، والإفتاء، كما اشتغل بالقضاء مدة طويلة، وقد أتاح هذا لكثير من أبناء عصره أن يتتلمذوا عليه، ويأخذوا عنه.

ومن هؤلاء:

١- محمد بن أحمد الموصلي الدمشقي، المعروف بابن جُناق (المتوفى سنة ٨٧٢هـ)[٧].

٢- محمد بن محمد الجعفري، قاضي القدس والرملة، المعروف بابن قاضي نابلس (المتوفى سنة ٨٨٩هـ)[٨].

٣- يوسف بن محمد الكَفَرسَبي الصالحي الحنبلي (المتوفى سنة ٨٩٢هـ)[٩].

٤- محمد بن أحمد بن عبد العزيز المرداوي الحنبلي (المتوفى سنة ٨٩٤هـ)[١٠].

٥- محيي الدين عبد القادر بن عبد اللطيف الفاسي، قاضي الحرمين (المتوفى سنة ٨٩٨هـ)[١١].

٦- تقي الدين أبو بكر بن محمد العجلوني الصالحي، الشهير بابن البيدق (المتوفى سنة ٨٩٩هـ)[١٢].

٧- عبد الكريم بن ظهيرة المكي (المتوفى سنة ٨٩٩هـ)[١٣].

٨- قاضي القضاة بدر الدين السعدي قاضي الديار المصرية (المتوفى سنة ٩٠٢هـ)[١٤].

٩- جمال الدين يوسف بن عبد الهادي، المعروف بابن المبرد

(١) راجع: الضوء اللامع (٥/ ٢٢٥ - ٢٢٦)، والجوهر المنضد ص (١٠٠ - ١٠١)، والمنهج الأحمد (٥/ ٢٩٠ - ٢٩٢)، وشذرات الذهب (٤/ ٣٤٠ - ٣٤١)، ومختصر طبقات الحنابلة للشطي ص (٧٦).

(٢) وقد توفي برهان الدين بن مفلح سنة (٨٨٤هـ).

(٣) راجع: الضوء اللامع (٥/ ٢٢٧).

(٤) راجع: المنهج الأحمد (٥/ ٢٩٠)، وشذرات الذهب (٤/ ٣٤١)، ومختصر طبقات الحنابلة للشطي ص (٧٦).

(٥) الجوهر المنضد ص(١٠١).

(٦) الضوء اللامع (٥/ ٢٢٧).

(٧) راجع: السحب الوابلة ص (٣٥٠ - ٣٥١).

(٨) راجع: المرجع السابق ص(٤٣٦ - ٤٣٧).

(٩) راجع: المرجع السابق ص (٤٩٨).

(١٠) راجع: المرجع السابق ص (٣٤٦ - ٣٤٧).

(١١) راجع: المرجع السابق ص (٢٢٦ - ٢٢٩).

(١٢) راجع: المرجع السابق ص (١٣٥ - ١٣٦).

(١٣) راجع: المرجع السابق ص (٢٤١ - ٢٤٢).

(١٤) راجع: المنهج الأحمد (٥/ ٢٩٢)، والسحب الوابلة ص (٤٢٩ - ٤٣٢)، ومختصر طبقات الحنابلة ص (٧٧).

(المتوفى سنة ٩٠٩هـ)[١].

١٠- شهاب الدين العسكري، مفتي الحنابلة بدمشق (المتوفى سنة ٩١٠هـ)[٢].

١١- حسن بن علي بن عبيد المرداوي الحنبلي (المتوفى سنة ٩١٠هـ)[٣].

١٢- أحمد بن علي الشيشيني ثم القاهري الحنبلي (المتوفى سنة ٩١٩هـ)[٤].

١٣- عبد الوهاب بن محمد الطرابلسي الدمشقي الحنبلي، قاضي طرابلس (المتوفى سنة ٩٢١هـ)[٥].

١٤- موسى بن أحمد الكناني المقدسي الحنبلي (المتوفى سنة ٩٢٦هـ)[٦].

١٥- عبد الله بن محمد الأخصاصي (المتوفى سنة ٩٣١هـ)[٧].

١٦- أحمد بن يحيى بن عطوة بن زيد التميمي النجدي، فقيه نجد (المتوفى سنة ٩٤٨هـ)[٨].

١٧- سليمان بن صدقة المرداوي[٩].

كما تتلمذ عليه كثير من الفقهاء والعلماء وقضاة الإسلام في عصره[١٠].

المطلب الخامس:
مؤلفات المرداوي وآثاره العلمية

صنف المرداوي مصنفات كثيرة، وأجاد فيها، وشهد له أهل العلم بالإتقان والجودة.

ومن أهم تصانيفه: كتاب «الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام المبجل أحمد بن حنبل» عمله تصحيحًا وشرحًا لكتاب «المقنع» لابن قدامة، وتوسع فيه حتى صار أربعة مجلدات كبار[١١]، تعب فيه. وهو من كتب الإسلام فإنه سلك فيه مسلكًا لم يسبق إليه، بيَّن فيه الصحيح من المذهب، وأطال فيه الكلام، وذكر في كل مسألة ما نقل فيها من الأقوال، مع عزوه إلى الكتب التي ذكر فيها من كتب الحنابلة، وكلام الأصحاب، فهو دليل على تبحر مصنفه وسعة علمه وقوة فهمه وكثرة اطلاعه[١٢].

ولما فرغ من تصنيفه في سلخ ربيع الآخر من سنة (٨٦٧هـ) توجه به إلى القاهرة في أيام قاضي القضاة عز الدين الكناني، وعرضه عليه، فأثنى عليه وأمر جماعة الحنابلة بمصر بكتابته ونشره في الديار المصرية[١٣]،[١٤].

ثم عاد إلى دمشق، واختصر «الإنصاف» في مجلد سماه «التنقيح المشبع في تحرير أحكام المقنع»، وسلك فيه أيضًا مسلكًا لم يسبق إليه، وفرغ من تأليفه في سادس عشر شوال سنة (٨٧٢هـ)، ثم غيره مرارًا، ولم يزل يحرره، ويزيد فيه وينقص إلى أن توفي رحمه الله[١٥].

وكتاب «التنقيح» هذا هو الذي جمعه مع أصله (المقنع) ابنُ النجار الفتوحي في كتابه الذي صار عمدة المتأخرين «منتهى الإرادات في جمع المقنع مع التنقيح وزيادات»[١٦].

---

(١) راجع: الجوهر المنضد ص (١٠١)، والسحب الوابلة ص (٤٨٦ - ٤٨٩)، والمدخل لابن بدران ص (٤٣٨).
(٢) راجع: السحب الوابلة ص (٧٣ - ٧٤).
(٣) راجع: المرجع السابق ص (١٥١).
(٤) راجع: المرجع السابق ص (٨١ - ٨٣).
(٥) راجع: المرجع السابق ص (٢٨١ - ٢٨٢).
(٦) راجع: المرجع السابق ص (٤٧٣ - ٤٧٤).
(٧) راجع: المرجع السابق ص (٢٦٩).
(٨) راجع: المرجع السابق ص (١١٦ - ١١٧).
(٩) راجع: المرجع السابق ص (١٧٢ - ١٧٣).
(١٠) انظر: الجوهر المنضد ص (١٠١)، والمنهج الأحمد (٥/ ٢٩٢)، وشذرات الذهب (٤/ ٣٤١).

(١١) وهو مطبوع في اثني عشر مجلدًا.
(١٢) راجع: المنهج الأحمد (٥/ ٢٩٠)، ومعجم الكتب ص (١٠٨)، وشذرات الذهب (٤/ ٣٤١).
(١٣) انظر: المنهج الأحمد (٥/ ٢٩١)، ومختصر طبقات الحنابلة للشطي ص (٧٧).
(١٤) راجع في بيان أهمية الكتاب وذكر مخطوطاته وطبعاته والأعمال التي تمت عليه: المذهب الحنبلي للدكتور/ عبد الله التركي (٢/ ٤٥٠ - ٤٥٥).
(١٥) انظر: المنهج الأحمد (٥/ ٢٩١)، ومختصر طبقات الحنابلة للشطي ص (٧٧).
(١٦) راجع في وصف الكتاب وذكر مخطوطاته وطبعاته والأعمال التي تمت عليه:

ومن تآليف المرداوي أيضًا: «الدر المنتقى والجوهر المجموع في معرفة الراجح من الخلاف المطلق في الفروع» لابن مفلح في مجلد ضخم، وهو المعروف بـ«تصحيح الفروع»[1]، بل اختصر الفروع مع زيادة عليها في مجلد كبير. وكل ذلك في الفقه كما هو واضح.

أما في أصول الفقه فله «تحرير المنقول وتهذيب علم الأصول»، وشرحه بشرح سماه «التحبير في شرح التحرير»، كما شرح قطعة من «مختصر الطوفي» أيضًا. وكذا له «فهرست القواعد الأصولية»، وسيأتي تفصيل القول عنها في المبحث الثاني.

وللمرداوي جزء في الأدعية والأوراد اليومية سماه «الكنوز (أو: الحصون) المعدة الواقية من كل شدة»، وقال: إنه جمع منها فوق مائة حديث[2].

وله أيضًا «المنهل العذب الغزير في مولد الهادي البشير النذير»[3]، و«شرح الآداب»[4].

وأعانه على تصانيفه في المذهب ما اجتمع عنده من الكتب مما لعله انفرد به ملكًا ووقفًا[5].

وانتفع الناس بمصنفاته وانتشرت في حياته وبعد وفاته بحسن نيته وإخلاصه وقصده الجميل، وكانت كتابته على الفتوى نهاية، وخطه حسن، وعليه النورانية، وتنزَّه عن مباشرة القضاء في أواخر عمره، وصار قوله حجة في المذهب يعمل به ويعوَّل عليه في الفتوى والأحكام في جميع مملكة الإسلام[6].

المطلب السادس:
مكانة المرداوي العلمية وثناء العلماء عليه

قضى المرداوي حياته بين الدرس والتدريس، والإفتاء والقضاء، والتأليف، وتنقل بين الأمصار الإسلامية، وصار قبلةً للحنابلة، يقصدونه للاستفتاء والقراءة عليه، وكان يقرئ بالروايات بمدرسة شيخ الإسلام، وكان عالمًا باللغة والتصريف والمنطق والمعاني وغير ذلك[7].

وكان قبل كل ذلك صالحًا ديِّنًا ورعًا. يقول عنه تلميذه ابن عبد الهادي: له حظ من العبادة والدين والورع[8].

وكان كثير الصدقة، وتفقد الإخوان، مليح المعاشرة، بشوش الوجه، فتح الله له بالعلم والعمل، والدين والآخرة[9].

وقد سبق أن أشرنا إلى أن المتأخرين أطلقوا عليه لقب «القاضي»، كما أطلقوا عليه لقب «المنقِّح»، و«المجتهد في تصحيح المذهب»، وما ذلك إلا لجهوده المتضافرة في خدمة مذهب الإمام أحمد رضي الله عنه أصولًا وفروعًا.

كما أطلق عليه «شيخ المذهب»، وقد مر بنا أيضًا أنه انتهت إليه رياسة المذهب في عصره، خاصة بعد وفاة برهان الدين ابن مفلح، والجرَّاعي[10].

وقد أثنى عليه كلُّ من ترجم له، أو تعرض لذكر بعض مؤلفاته، فقال السخاوي: «كان فقيهًا حافظًا لفروع المذهب، مشاركًا في الأصول، بارعًا في الكتابة بالنسبة لغيرها، متأخرًا في المناظرة والمباحثة، ووفور الذكاء والتفنن عن رفيقه الجراعي، مديمًا للاشتغال والأشغال، مذكورًا بتعفف وورع وإيثار في الأحيان

المذهب الحنبلي للدكتور/ عبد الله التركي (٢/ ٤٥٥ - ٤٥٧).

(١) راجع في وصفه وذكر مخطوطاته وطبعاته والأعمال التي تمت عليه: المرجع السابق (٢/ ٤٥٧ - ٤٥٩).

(٢) وذكره صاحب «معجم المؤلفين» (٧/ ١٠٢) بعنوان: «كنوز الحصون المعدة الواقية من كل شدة» قال: في الأحاديث الواردة في الاسم الأعظم. لكن نقل صاحب «معجم الكتب» ص (١٠٩) أنه جمع فيه قريبًا من ستمائة حديث، منها الأحاديث الواردة في اسم الله الأعظم. وهذا أوفق.

(٣) راجع في ذكر مؤلفات المرداوي: الضوء اللامع (٥/ ٢٢٦ - ٢٢٧)، والجوهر المنضد ص (١٠٠ - ١٠١)، ومعجم الكتب ص (١٠٨ - ١٠٩)، والمنهج الأحمد (٥/ ٢٩١)، وكشف الظنون (١/ ٣٥٧)، وهدية العارفين (١/ ٧٣٦)، والدر المنضد لابن حميد ص (٥٢)، ومختصر طبقات الحنابلة للشطي ص (٧٦ - ٧٧)، والأعلام (٤/ ٢٩٢)، ومعجم المؤلفين (٧/ ١٠٢)، ومفاتيح الفقه الحنبلي (٢/ ١٧٤ - ١٧٥)، والمدخل المفصل (٢/ ٩٩٩)، والمذهب الحنبلي (٢/ ٤٤٩ - ٤٦٢).

(٤) راجع: معجم الكتب ص (١٠٩)، والمنهج الأحمد (٥/ ٢٩١)، والسحب الوابلة ص (٢٩٨ - ٢٩٩)، ومفاتيح الفقه الحنبلي (٢/ ١٧٥)، والمذهب الحنبلي (٢/ ٤٦٢).

(٥) انظر: الضوء اللامع (٥/ ٢٢٧).

(٦) انظر: المنهج الأحمد (٥/ ٢٩١)، وشذرات الذهب (٤/ ٣٤١).

(٧) انظر: الجوهر المنضد ص (١٠١).

(٨) انظر: المرجع السابق.

(٩) انظر: المرجع السابق.

(١٠) انظر: معجم الكتب ص (١٠٨).

للطلبة متنزهًا عن الدخول في كثير من القضايا، بل ربما يروم الترك أصلًا فلا يمكّنه القاضي، متواضعًا متعففًا لا يأنف ممن يبين له الصواب»[1].

وقد علَّق صاحب «السحب الوابلة» على كلام السخاوي قائلًا: «ولا يخفى ما فيه من قوله: (مشاركًا في الأصول)، وقوله: (متأخرًا في المناظرة...)، وكان في نفسه منه شيء خفي، وإلا فالمترجَم -يعني المرداوي- مؤلف في علم الأصول محقق وافر الذكاء مشهور بذلك»[2].

ووصفه تلميذه ابن عبد الهادي بالشيخ الإمام العلامة أقضى القضاة مفتي الفرق[3]. ووصفه أيضًا بالإمام الفقيه الأصولي النحوي الفَرَضي المحدث المقرئ[4]. وقال: وكان معظماً عند الجماعة[5]، أي جماعة الحنابلة. وقال أيضًا: «شيخ المذهب، وإمامه، ومصححه، ومنقحه»[6].

وقال العُليمي: «الشيخ الإمام، العالم العامل، العلامة المحقق المتفنن، أعجوبة الدهر، شيخ المذهب وإمامه، ومصححه ومنقحه، شيخ الإسلام على الإطلاق، ومحرر العلوم بالاتفاق، فقيه عصرنا وعمدته: علاء الدين أبو الحسن، ذو الدين الشامخ، والعلم الراسخ، صاحب التصانيف الفائقة»[7]. وقال أيضًا: «وما صحبه أحد إلا وحصل له النفع والخير، وكان رحمه الله تعالى من أهل العلم والدين والورع والتواضع، وكان لا يتردد إلى أحد من أهل الدنيا، ولا يتكلم إلا فيما يعنيه، وكان الأكابر والأعيان والأماثل يقصدونه لزيارته والاستفادة منه والاستفتاء في الأمور المهمة والوقائع المشكلة، وحج إلى بيت الله الحرام، وزار بيت المقدس مرارًا، ومحاسنه أكثر من أن تحصر، وأشهر من أن تذكر، وهو أعظم من أن ينبه مثلي على فضله»[8].

(١) الضوء اللامع (٥/ ٢٢٧).
(٢) السحب الوابلة ص (٢٩٨).
(٣) الجوهر المنضد ص (٩٩).
(٤) المرجع السابق ص (١٠٠).
(٥) المرجع السابق ص (١٠١).
(٦) معجم الكتب ص (١٠٧ - ١٠٨).
(٧) المنهج الأحمد (٥/ ٢٩٠).
(٨) المنهج الأحمد (٥/ ٢٩٢). وأخذها عنه ابن العماد في شذرات الذهب (٤/ ٣٤١).

وقال ابن العماد: «الشيخ الإمام العلامة المحقق المفنن أعجوبة الدهر شيخ المذهب وإمامه ومصححه ومنقحه، بل شيخ الإسلام على الإطلاق، ومحرر العلوم بالاتفاق»[9].

وقال الشوكاني: «وهو عالم متقن، محقق لكثير من الفنون، منصف منقاد إلى الحق، متعفف ورع»[10].

وقال عنه صاحب هدية العارفين: «شيخ الحنابلة بدمشق»[11].

وقال عبد الله بن حميد: «شيخ المذهب ومنقحه ومحرره»[12].

ووصفه العلامة محمد جميل الشطي بالشيخ الإمام العلامة المحقق المفنن أعجوبة الدهر شيخ المذهب وإمامه ومصححه ومنقحه، شيخ الإسلام، محرر العلوم، ذي الدين الشامخ والعلم الراسخ، صاحب التصانيف الفائقة والتآليف الرائقة[13]. وقال عنه أيضًا: «وصار قوله حجة في المذهب، يعمل به، ويعوَّل عليه في الفتوى والأحكام في جميع مملكة الإسلام»[14].

المطلب السابع:
وفاة المرداوي ودفنه

توفي المرداوي -رضي الله عنه- بصالحية دمشق يوم الجمعة سادس جمادى الأولى سنة (٨٨٥هـ)، بمنزله بالصالحية، وصُلِّيَ عليه بجامع الحنابلة، المعروف بالجامع المظفَّري بعد صلاة الظهر، ودفن بسفح قاسيون قرب الرَّوضة، في أرض اشتراها بماله[15].

(٩) شذرات الذهب (٤/ ٣٤٠).
(١٠) البدر الطالع (١/ ٤٤٦).
(١١) هدية العارفين (١/ ٧٣٦).
(١٢) الدر المنضد ص (٥٢).
(١٣) مختصر طبقات الحنابلة ص (٧٦).
(١٤) المرجع السابق ص (٧٧).
(١٥) راجع: الجوهر المنضد ص (١٠١)، ومعجم الكتب ص (١٠٩)، والمنهج الأحمد (٥/ ٢٩٨)، وشذرات الذهب (٤/ ٣٤١ - ٣٤٢)، والسحب الوابلة ص (٢٩٩)، ومختصر طبقات الحنابلة للشطي ص (٧٧)، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان: القسم السادس ص (٤٣٣)، ومعجم المؤلفين (٧/ ١٠٢).

المبحث الثاني:
أثر المرداوي في أصول الفقه

ونتناول أثر المرداوي في أصول الفقه من خلال مطلبين:

المطلب الأول: مؤلفات المرداوي في أصول الفقه.

المطلب الثاني: السمات العامة للتأليف الأصولي عند المرداوي.

المطلب الأول:
مؤلفات المرداوي في أصول الفقه

ونتناول أثر المرداوي في أصول الفقه من خلال دراسة مؤلفاته في الأصول، والتي سبق ذكرها ضمن مؤلفاته العلمية، وهي:

١- «تحرير المنقول وتهذيب علم الأصول».

٢- «التحبير شرح التحرير».

٣- «شرح مختصر الطوفي».

٤- «فهرست القواعد الأصولية».

ونتناول كتابي «تحرير المنقول»، و«التحبير شرح التحرير» ببيان عنوان كل منهما، ونسبته، وأهميته وقيمته في التأليف الأصولي عند الحنابلة، وعرض عام له، وسبب تأليفه، ومنهجه، ومصادره، ومخطوطاته، وطبعاته.

أما الكتابان الآخران: «شرح مختصر الطوفي»، و«فهرست القواعد الأصولية» فليس لدينا معلومات كافية عنهما؛ ولذلك نتناولهما باختصار حسب ما توفر لدينا من معلومات عنهما.

الكتاب الأول:
«تحرير المنقول وتهذيب علم الأصول»

تحقيق عنوان الكتاب ونسبته إلى مؤلفه:

اتفق المؤرخون للقرن التاسع الهجري ممن ترجم للإمام علاء الدين المرداوي على نسبة كتاب «تحرير المنقول» له، وأنه هو الذي ألفه وحرره، فلا يوجد شك في نسبته إليه، كما اتفقوا أيضًا على أن كتاب «التحرير» هذا كتاب في أصول الفقه.

كذلك من يطالع مخطوطة الكتاب المحفوظة بدار الكتب المصرية[1] يجد أن نسبته إلى مؤلفه واضحة على طُرَّة الكتاب؛ فقد كتب عليه: «تحرير المنقول وتهذيب علم الأصول، تأليف شيخنا الإمام العلامة البحر الحبر الفهامة ذي الدين الشامخ والعلم الراسخ علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان بن أحمد بن محمد المرداوي الحنبلي المقدسي متع الله تعالى المسلمين ببقائه، وختم له بخير العزية».

كما ذكره أيضًا الذين عُنوا بذكر كتب السادة الحنابلة في أصول الفقه[2]؛ فهي نسبة صحيحة تواتر جميع المؤرخين عليها.

ولكن عنوان الكتاب قد اختلفت فيه الأقوال اختلافًا يسيرًا؛ فبعضهم ذكره بعنوان: (تحرير المنقول في تهذيب -أو تمهيد- علم الأصول)[3]، وبعضهم سماه: (تحرير المنقول في تهذيب -أو تمهيد- الأصول)[4]، وبعضهم قال: (تحرير المنقول في تهذيب علم الأصول)[5]، وبعضهم: (تحرير المنقول وتهذيب علم الأصول)[6]، أو: (تحرير المنقول وتهذيب الأصول)[7]، أو: (تحرير المنقول في تمهيد علم الأصول)[8]، أو: (تحرير المنقول وتمهيد علم الأصول)[9]، أو: (تحرير المنقول في علم الأصول)[10]، واكتفى البعض بتسميته: (تحرير المنقول)[11]، أو:

(١) وسيأتي ذكر بياناتها مفصلة عند الحديث عن مخطوطات الكتاب.

(٢) راجع مثلا: المدخل لابن بدران ص (٤٦١)، والمدخل المفصل للدكتور/ بكر أبي زيد (٢/ ١٠٥٣).

(٣) انظر: الضوء اللامع (٥/ ٢٢٦)، ومعجم الكتب لابن المبرد ص (١٠٨)، والسحب الوابلة على ضرائح الحنابلة لابن حميد ص (٢٩٧). وكذا ذكره صاحب «مفاتيح الفقه الحنبلي» (٢/ ١٧٤ - ١٧٥).

(٤) انظر: المذهب الحنبلي للدكتور/ عبد الله بن عبد المحسن التركي (٢/ ٤٥٩).

(٥) انظر: معجم الكتب ص (١٠٨).

(٦) انظر: شرح الكوكب المنير لابن النجار الفتوحي (١/ ٢٨)، والمدخل لابن بدران ص (٤٦١)، وتاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان: القسم السادس ص (٤٣٣). وكذا ذكره صاحب «المدخل المفصل» (٢/ ١٠٥٣). وهو العنوان الموجود على طُرَّة مخطوطة دار الكتب المصرية لوحة (١/ ب).

(٧) انظر: كشف الظنون لحاجي خليفة (١/ ٣٥٧)، وهدية العارفين بأسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادي (١/ ٧٣٦).

(٨) انظر: معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة (٧/ ١٠٢).

(٩) انظر: تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان: القسم السادس ص (٤٣٣).

(١٠) انظر: طُرَّة مخطوطة مكتبة مكة المكرمة التابعة لوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف بالسعودية، تحت رقم (١٣) أصول الفقه.

(١١) انظر: الأعلام للزركلي (٤/ ٢٩٢).

(التحرير في أصول الفقه)[1]، وربما: (التحرير في الأصول)[2].

وهذا الاختلاف غير مؤثر؛ فهم متفقون على أصل العنوان، وهو (تحرير المنقول)، أما اختلافهم فيما عداه فلا يضر، ويبدو لي أنه من باب حكاية عنوان الكتاب بالمعنى، طالما أنهم متفقون على أصل عنوانه.

وقد أرجع محققو كتاب «التحبير في شرح التحرير» للمرداوي -وهو شرح من المؤلف لكتابه هذا كما سيأتي- الاختلاف في عنوان الكتاب إلى أن مؤلفه وإن كان قد فرغ من تأليف كتابه هذا في الرابع عشر من شهر شوال سنة (٨٧٧ هـ)[3]، إلا أنه ظل يراجعه ويحرره حتى قبيل وفاته، ويدل على ذلك أن الكتاب قوبل عليه في الحادي عشر من شهر رجب سنة (٨٨٤هـ)[4].

قالوا: فلعل ذلك هو الذي تسبب فيما وقع من اختلاف في تسمية الكتاب، فكلٌّ قد أطلق عليه وفق ما اطلع عليه من نسخه[5].

ولكنَّ هذا لو صدق على بعض التسميات؛ فلا يصدق عليها كلها؛ فمثلًا إطلاق: (تحرير المنقول)، و(التحرير في أصول الفقه)، و(التحرير في الأصول) على الكتاب لا يمكن اعتباره مبنيًّا على اختلاف النسخ، وإنما واضح أنه من باب الاختصار وحكاية عنوان الكتاب بالمعنى لشهرته كما قلت.

وأيًّا ما كان سبب هذا الاختلاف اليسير في عنوان الكتاب؛ فإنني أرجح تسميته بـ«تحرير المنقول وتهذيب علم الأصول» حيث إن هذا الاسم هو الموجود على نسخة دار الكتب المصرية التي هي أصح نسخة للكتاب- كما سيأتي، كما أنها نُسخت سنة (٨٨٦ هـ) أي بعد وفاة المؤلف بسنة تقريبًا.

وقد جاء في آخرها: «وكتبت هذه النسخة من نسخة كُتبت من أصل المصنف -تغمده الله تعالى برحمته- وقابلها كاتبها على المصنف مرارًا، آخرها في حادي عشر شهر رجب الفرد سنة أربع وثمانين وثمانمائة، وهي المعتمدة، ولله الحمد والشكر على كل حال، والحمد لله وحده»[6].

ولعل هذه التسمية متفقة أيضًا مع ما قاله المرداوي نفسه عن كتابه؛ حيث قال في مقدمته: «أما بعد، فهذا مختصرٌ في أصول الفقه، جامعٌ لمعظم أحكامه، حاوٍ لقواعده وضوابطه وأقسامه، مشتملٌ على مذاهب الأئمة الأربعة الأعلام وأتباعهم وغيرهم، ولكن على سبيل الإعلام، اجتهدتُ في تحرير نُقوله وتهذيب أصوله»[7].

وقد فرغ المرداوي من تأليف هذا الكتاب -كما سبقت الإشارة- في الرابع عشر من شهر شوال سنة سبع وسبعين وثمانمائة (٨٧٧ هـ)، إلا أنه ظل يراجعه ويحرره ويهذبه -كما هي عادته كما سيتضح من السمات العامة لمنهجه- حتى قبل وفاته بقليل (شهر رجب سنة أربع وثمانين وثمانمائة ٨٨٤ هـ)، وكانت وفاته في شهر جمادى الأولى سنة خمس وثمانين وثمانمائة (٨٨٥ هـ).

أهمية الكتاب ومدى اهتمام العلماء به:

يعتبر كتاب «تحرير المنقول» للمرداوي من أهم الكتب التي أُلِّفت في أصول الفقه، لا سيما في المذهب الحنبلي، وذلك لأن مؤلفه (المرداوي) من أعلام الحنابلة المطلعين على أصول المذهب وفروعه، بل هو محقق المذهب ومنقحه، وشيخ الحنابلة في وقته، ولا يزال الحنابلة من وقته حتى الآن يرجعون إلى كتبه ويستقون منها. وأيضًا فإنه كان ممن لهم نصيب وافر من الذكاء وسعة الاطلاع والقدرة على التحرير والتدقيق، وهذا واضح في كل مؤلفاته، وليس كتاب «التحرير» فحسب.

كذلك فإن كتابه هذا قد جمع أقوال الأئمة الأربعة وأتباعهم وغيرهم من الأصوليين، وعني عناية خاصة بإبراز مذهب الإمام أحمد وأقوال أصحابه، مع تحرير كل ذلك، فهو -على اختصاره وصغر حجمه- قد حوى علم أصول الفقه وآراء العلماء فيه على اختلاف مشاربهم ونزعاتهم[8].

كذلك من الدلائل على أهمية هذا الكتاب ما نجده من اهتمام

(١) انظر: المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد للعليمي (٥/ ٢٩١)، وشذرات الذهب لابن العماد (٤/ ٣٤١)، ومختصر طبقات الحنابلة للشطي ص (٧٧).

(٢) انظر: الجوهر المنضد لابن عبد الهادي ص (١٠٠).

(٣) راجع: المنهج الأحمد للعليمي (٥/ ٢٩١).

(٤) انظر: ص (٣٨٦) من الكتاب المطبوع بتحقيقي بالاشتراك مع الأستاذ/ عبد الله هاشم.

(٥) راجع: مقدمة تحقيق كتاب التحبير شرح التحرير للمرداوي (١/ ٩١).

(٦) انظر: ص (٣٨٦) من طبعتنا المحققة.

(٧) انظر: ص (٦٣) من طبعتنا المحققة.

(٨) راجع: مقدمة المرداوي للكتاب.

العلماء به، وتناولهم له شرحًا واختصارًا:

- فقد شرحه مؤلفه في مجلدين أجاد فيهما وأفاد، كما يقول ابن بدران[1]، وسمى هذا الشرح «التحبير في شرح التحرير». وسيأتي الكلام عليه مفصلًا.

- كما شرحه الشيخ أبو الفضل أحمد بن علي بن زهرة الحنبلي (من علماء القرن التاسع)، وهو شرح ملخص من شرح المؤلف، وعنوانه: «شرح التحرير ملخص كتاب التحبير». وتوجد منه نسخة في مكتبة الحرم المكي برقم (١٤٧)، ومنها صورة في جامعة أم القرى برقم (٣)[2].

- وأيضًا فقد اختصره العلامة الفقيه الأصولي محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي، الشهير بابن النجار، صاحب «منتهى الإرادات»، وعرف مختصره هذا بـ «مختصر التحرير»، ويسمى أيضًا «الكوكب المنير باختصار التحرير»، ثم شرح مختصره في كتاب «شرح الكوكب المنير»، ويسمى «المختبر المبتكر شرح المختصر»[3].

وقد ذكر الفتوحي في شرح مختصره أنه اختار كتاب التحرير للمرداوي لاختصاره دون بقية كتب هذا الفن؛ لأنه جامع لأكثر أحكامه، حاوٍ لقواعده وضوابطه وأقسامه[4].

كما شرح هذا المختصر أيضًا الشيخ شهاب الدين أحمد بن عبد الله البعلي الحلبي (المتوفى سنة ١١٨٩هـ) بشرح سماه «الذخر الحرير في شرح مختصر التحرير»[5].

وذكر الدكتور/ بكر أبو زيد أن له شرحًا آخر بالعنوان نفسه «الذخر الحرير في شرح مختصر التحرير» لمحمد بن عبد الرحمن بن عفالق الأحسائي (المتوفى سنة ١١٦٣هـ)[6]، فهو سابق على شرح الشهاب البعلي.

(١) المدخل لابن بدران ص (٤٦٢).
(٢) انظر: المدخل المفصل (٢/ ٩٥٣)، والمذهب الحنبلي (٢/ ٤٦١).
(٣) انظر: المدخل لابن بدران ص (٤٦١)، والمدخل المفصل (٢/ ٩٥٣ - ٩٥٤)، والمذهب الحنبلي (٢/ ٤٩٧ - ٤٩٩).
(٤) انظر: شرح الكوكب المنير (١/ ٢٩).
(٥) انظر: المدخل لابن بدران ص (٤٦١)، والمدخل المفصل (٢/ ٩٥٤)، والمذهب الحنبلي (٢/ ٥٤٣ - ٥٤٤).
(٦) المدخل المفصل (٢/ ٩٥٤).

كما أن هناك حاشيةً على شرح الكوكب المنير لابن النجار، وهي المسماة بـ «مشكاة التنوير»، لعبد الرحمن بن محمد الدوسري (المتوفى سنة ١٣٩٩هـ)[7].

ونستطيع أن نجمل القول في أهمية هذا الكتاب في أنه من أهم متون أصول الفقه التي أُلفت في المذهب الحنبلي واعتمد عليها المتأخرون من علماء الحنابلة.

عرض عام للكتاب:

الكتاب الذي بين أيدينا -كما سبقت الإشارة- هو كتاب في أصول الفقه، وبخاصة على مذهب الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه؛ حيث إن مؤلفه حنبلي -بل شيخ الحنابلة في عصره- وقد عُني بإبراز مذهب الإمام أحمد في كل ما عرض له في كتابه، كما صرَّح في مقدمته.

والكتاب متن جامع محرر، حوى معظم مسائل الأصول.

وقد بدأ المرداوي كتابه بمقدمة، تحدَّث فيها عن موضوع علم أصول الفقه، فعرَّف (أصول الفقه) باعتباره مركبًا إضافيًا، وباعتباره عَلَمًا على هذا العلم المعروف، وذكر الغاية منه، وحكم معرفته، والعلوم التي يستمد منها.

ثم عقد فصلًا لبيان معنى الدليل، وتكلم عن العلم وحدِّه، والعقل وتعريفه، والحدِّ ومعناه.

وعرض للغة وسببها، وتقسيمها إلى مفرد ومركب، وما يراد بالكلمة، وبيَّن المقصود بالدلالة، وتعرَّض للمشترك، والمترادف، والحقيقة والمجاز، وآراء العلماء في وقوع المجاز، وعرَّف الكناية والتعريض في غضون ذلك.

وبيَّن المقصود بالإيمان، وآراء الناس فيه، ومعنى الاشتقاق وشرطه، وتعرَّض لمسألة ثبوت اللغة بالقياس.

وعقد فصلًا عن الحروف، وآخر عن مبدأ اللغات، وختمه ببيان طريق معرفة اللغة.

ثم عقد فصلًا عن الأحكام، فتحدث عن الحسن والقبح، وعن شكر المنعم، والفرق بين الشكر والمعرفة، وعن مسألة تعليل أفعال الله تعالى، ثم تحدَّث عن الأعيان المنتفع بها قبل الشرع،

(٧) انظر: المرجع السابق.

وعرَّف الإلهام، وبيَّن هل هو طريق شرعي.
ثم عقد فصلًا عن الحكم الشرعي وتعريفه، وهل الوقف يعد مذهبًا أم لا، وآخر عن الواجب: تعريفه، وأنواعه، والفرق بينه وبين الفرض، وصيغ كل منهما.
وتحدَّث عن العبادة وأوصافها من أداء وقضاء وإعادة، وفرض العين والكفاية، وتعرَّض لسنة الكفاية، وبعض القواعد الأصولية المتعلقة بالواجب، ثم عرَّف الحرام وبيَّن مسمياته، وتحدَّث عن المندوب، والمكروه، والمباح.
ثم بيَّن معنى خطاب الوضع وأقسامه، وتحدَّث عن الصحة والفساد والبطلان، والإجزاء والقبول، والعزيمة والرخصة.
وعقد فصلًا عن التكليف، وبيَّن رأيه في مسألة تكليف الكفار بفروع الشريعة، وذكر شروط التكليف.
ثم تحدَّث عن مصادر التشريع الأساسية، فعقد بابًا للكتاب، فعرَّفه، وتحدَّث عن إعجاز القرآن، والقراءات السبع، والمحكم والمتشابه، وتفسير القرآن بالرأي والاجتهاد بلا أصل، وبمقتضى اللغة.
وعقد بابًا للسنة، بيَّن فيه معناها، وتكلم عن عصمة النبي ﷺ، وأفعاله الجبلِّية وغيرها، ودلالة سكوته ﷺ عن إنكار فعل أو قول بحضرته، وتحدَّث عن مسألة تعارض فعله وقوله عليه الصلاة والسلام، وبيَّن كون فعل الصحابي مذهبًا له.
وعقد بابًا للإجماع، عرَّفه، وتحدَّث عن الخلاف في ثبوته وحجيته، ومن يعتبر قوله في الإجماع، وتحدَّث عن إجماع الصحابة، وأهل المدينة، والخلفاء الأربعة، وأهل البيت، والإجماع السكوتي، ومسألة انقراض العصر، ودليل الإجماع، وغير ذلك من المباحث المتعلقة بالإجماع.
ثم عقد فصلًا فيما يشترك فيه الكتاب والسنة والإجماع، فبيَّن المقصود بكل من السند والمتن، والخبر والإنشاء، وتقسيم الخبر إلى متواتر وآحاد، وما يتعلق بكل منهما، وشروط الراوي، ومن تقبل روايته، وما لا يعتبر في الراوي من الأوصاف، ورواية المجهول، والجرح والتعديل ومراتبهما، وحكم العمل بالحديث الضعيف، والتدليس وحكمه، والإسناد المعنعن وما يشترط فيه، وعدالة الصحابة، ومستند الصحابي، ومستند غير الصحابي، وطرق التحمل ومراتبها، ومسألة رواية الحديث بالمعنى، وحمل الصحابي ما رواه على أحد محمليه، وخبر الواحد المخالف للقياس. كما تحدَّث عن المرسل والمنقطع والموقوف.
ثم عقد بابًا للأمر، فبيَّن حقيقته وصيغه ودلالته، وغير ذلك مما يتعلق به من مباحث.
وبابًا للنهي، فتكلَّم عن صيغه ودلالته.
ثم تحدَّث عن العام وأنواعه وصيغه ومدلوله وما يتعلق به، والتخصيص ومعناه، والاستثناء وأدواته وشروطه، وأنواع التخصيص.
وعقد بابًا للمطلق، وبيَّن متى يُحْمَل على المقيد، وبابًا للمجمل، فبيَّن معناه وحكمه، وآخر للمبين وما يتعلق به.
وعقد بابًا للظاهر، وبيَّن معنى التأويل وأنواعه. وتحدَّث عن المنطوق والمفهوم ومعنى كل منهما، وأقسام المنطوق ودلالته، ومفهوم الموافقة وأنواعه، ومفهوم المخالفة وأقسامه، وما يتعلق بكل منها.
ثم عقد بابًا للنسخ، فبيَّن معناه، ومدى جوازه، ووقوعه، واختلاف العلماء فيه، وأنواعه وحكم كل منها.
كما عقد بابًا للقياس، فعرَّفه وبيَّن أركانه وشروطه، وتحدَّث عن العلة ومسالكها، وتقسيم القياس إلى جلي وخفي، وحكمه، وما لا يدخله القياس، وتحدَّث عن الاعتراضات وقوادح العلة.
وعقد بابًا للاستدلال، وفصلًا عن الاستصحاب، وآخر عن شرع من قبلنا، وثالث عن الاستقراء، ورابع عن مذهب الصحابي والتابعي، ومثله للاستحسان، وسد الذرائع، والمصالح المرسلة، وبعض أدلة الفقه.
وعقد بابًا للاجتهاد، فبيَّن معناه وشروطه، وتكلَّم عن تجزئه، وحكم تغيُّره، والتقليد وما يجوز فيه وما لا يجوز، ومن الذي يستفتيه العامي، وشروط المفتي وآداب الإفتاء، وحكم التمذهب بمذهب معين، وحكم تتبع الرخص، ومتى يلزم العمل بالفتوى، وآداب المستفتي.
وأخيرًا عقد بابًا لترتيب الأدلة والترجيح، فبيَّن المرجحات

بأنواعها، وتحدَّث عن تعارض المعقولين وطرق الترجيح بينهما، وبيَّن ترجيح المقاصد الضرورية الخمسة على غيرها، وكيفية الترجيح بين المنقول والقياس.

سبب تأليف الكتاب:

ذكر المرداوي في مقدمته سبب تأليفه لهذا الكتاب، فذكر أنه ألفه ليكون مختصرًا في أصول الفقه جامعًا لمعظم أحكامه، حاويًا لقواعده وضوابطه وأقسامه، مشتملًا على مذاهب الأئمة الأربعة وأتباعهم وغيرهم، مع تقديم الصحيح من مذهب الإمام أحمد وأقوال أصحابه[1].

منهج المؤلف في الكتاب:

حدَّد المرداوي في مقدمة كتابه المنهج الذي سار عليه فيه، فقال: «أما بعد فهذا مختصر في أصول الفقه، جامعٌ لمعظم أحكامه، حاوٍ لقواعده وضوابطه وأقسامه، مشتملٌ على مذاهب الأئمة الأربعة الأعلام وأتباعِهم وغيرِهم، ولكن على سبيل الإعلام، اجتهدتُ في تحرير نُقوله وتهذيب أصوله، والله المسؤولُ لبلوغ المأمول، وأقدِّم الصحيح من مذهب الإمام أحمد -رحمه الله تعالى- وأقوال أصحابه، ومرادي بالقاضي: أبو يعلى، وبأبي الفرج: المقدسي، وبالفخر: إسماعيل أبو محمد البغدادي، ورتبتُه على مقدمة وأبواب، مشتملة على فصول وفوائد وتنابيه»[2].

فقد بيَّن المرداوي هنا أن موضوع كتابه هو أصول الفقه، وحدد معالم منهجه فيما يلي:

١- الاختصار.

٢- الجامعية.

٣- الالتزام بذكر المذاهب الأربعة.

٤- تقديم الصحيح من مذهب الحنابلة.

٥- التجرد عن ذكر الدليل والتعليل.

فهو لا يتعرض لذكر الأدلة والاعتراضات ومناقشتها، وإنما يقتصر على ذكر أقوال الأئمة في المسألة، وينص على مذهب أحمد فيها.

٦- التعريف ببعض المصطلحات، كالقاضي والفخر.

٧- ذكر طريقة ترتيب الكتاب وأنه قسمه إلى مقدمة وأبواب، تشتمل على فصول، ويتخللها فوائد وتنبيهات.

وقد رتَّب المؤلف موضوعات كتابه ترتيبًا منطقيًّا متسلسلًا، جاريًا على ما عليه غالب الأصوليين.

كما اهتم في بداية كل باب بذكر التعريف اللغوي والاصطلاحي لما يتناوله، مع ذكر محترزات التعريف، كما أنه يرد ما لا يرتضيه من الحدود.

ويورد موضوعات كل باب في فصول، ويذيل كثيرًا من الفصول بفوائد وتنبيهات، وقد يقتصر على أحدهما، أو لا يذكر شيئًا منها، وربما أورد تنبيهات فقط أو فوائد فقط دون فصول.

مصادر الكتاب:

استمد المرداوي مادة كتابه من غالب كتب هذا الفن[3]، وقد ذكرها في آخر كتابه[4]، وكان أغلب استمداده من كتاب شمس الدين بن مفلح في الأصول، المعروف بأصول ابن مفلح. قال المرداوي: «وهو أصل كتابنا هذا؛ فإن غالب استمدادنا منه»[5]، وهذا واضح لمن يطالع الكتابين؛ فقد نقل المرداوي جملًا وعباراتٍ كاملةً نصًّا من كتابِ ابنِ مفلح.

كما أنه تأثَّر به تأثرًا واضحًا، لا يخطئه المطالع للكتابين[6].

ومن الجدير بالذكر أن ابن مفلح قد حاكى في كتابه هذا ابنَ الحاجب في مختصره الشهير، المعروف بـ «مختصر منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل»، حاكاه في منهجه عرضًا للمسائل، وتوثيقًا للأقوال والآراء[7].

بل إنه لا يخفى على من له أدنى إلمام بمختصر ابن الحاجب -حين يُطالع كتابَ المرداوي- أن الشبه بين المختصرين أقوى منه بين كتاب ابن مفلح ومختصر ابن الحاجب.

(١) انظر: ص (٦٣).

(٢) المرجع السابق.

(٣) انظر: المدخل لابن بدران ص (٤٦٢).

(٤) انظر: ص (٣٨٨ - ٣٩٨).

(٥) انظر: ص (٣٩٠)، ونقلها عنه ابن بدران في المدخل ص (٤٦٥).

(٦) وقد أشار إلى ذلك أيضًا: الدكتور/ فهد السدحان في مقدمة تحقيقه لأصول ابن مفلح (١/ ٧٥ - ٧٦).

(٧) انظر: الفتح المبين في طبقات الأصوليين للشيخ المراغي (٢/ ١٧٦)، وانظر أيضًا: مقدمة الدكتور/ فهد السدحان لتحقيقه لأصول ابن مفلح (١/ ٦٢ - ٦٣، ٦٥).

أيضًا فقد أكثر المرداوي من النقل عن القاضي أبي يعلى، وتلميذيه أبي الخطاب وابن عقيل، وكذلك عن مجد الدين ابن تيمية، وحفيده تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، الملقب بشيخ الإسلام، ويطلق عليه المرداوي «الشيخ»، ونقل أيضًا عن الحلواني، وابن حمدان، وابن قاضي الجبل، وغيرهم من أصوليي الحنابلة، بالإضافة إلى أعلام الأصوليين من غير الحنابلة، كإمام الحرمين، والغزالي، والرازي، والآمدي، وابن الحاجب، وغيرهم.

مخطوطات الكتاب:

لكتاب «التحرير» نسخ مخطوطة عديدة، حتى قال محققو كتاب «التحبير» إنه لا تكاد تخلو مكتبة من المكتبات التي فيها أقسام للمخطوطات من نسخة أو أكثر، وبخاصة مكتبات المملكة العربية السعودية[1].

وأهم هذه النسخ:

نسخة دار الكتب المصرية:

وهي توجد تحت رقم (٣٠٢ - أصول فقه)، وعدد أوراقها (٧٩) ورقة، وتاريخ نسخها ٢٠ صفر سنة (٨٨٦هـ). وهي نسخة كاملة، وعليها تعليقات في كثير من أوراقها[2].

وهي من أوثق النسخ الموجودة للكتاب؛ لأنها كتبت من نسخة كتبت من أصل المؤلف، وقابلها كاتبها على المؤلف مرارًا، آخرها في الحادي عشر من شهر رجب سنة أربع وثمانين وثمانمائة، وهي المعتمدة كما ذكر ذلك الناسخ في آخرها. وتوجد صورة منها في جامعة أم القرى برقم (٢٥٨)[3].

نسخة مكتبة مكة المكرمة:

وتوجد تحت رقم (١٣) أصول الفقه، بمكتبة مكة المكرمة التابعة لوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، وعدد أوراقها (٥٠) ورقة، وتاريخ نسخها ٢٥ صفر سنة (١٠٨٣هـ).

وتأتي هذه النسخة في المرتبة الثانية بعد نسخة دار الكتب المصرية من حيث الصحة والدقة.

نسخة مكتبة شستربتي:

وهذه النسخة محفوظة في مكتبة «شستربتي» بأيرلندا- دبلن برقم (٥٢٤٢)، وهي تقع في (٤٠) ورقة، ونسخت سنة (٨٧٦هـ) بخط المؤلف نفسه، لكنها ناقصة من أولها بما يقرب من ثلث الكتاب، وعليها آثار بلل، وبعض السطور مشطوبة.

وتوجد صورة منها في جامعة أم القرى بمكة المكرمة برقم (٦٥) أصول فقه[4].

وذكر بروكلمان أن للكتاب نسخًا أخرى في كل من: مكتبة ليبزج رقم (٣٤٧)، والمكتبة الخالدية بالقدس رقم (١٥)، والمكتبة الوطنية بباريس رقم (٦١٨٥)[5].

طبعات الكتاب:

حُقِّق «تحرير المنقول» مرتين:

الأولى: في رسالة جامعية قدمها الدكتور/ أبو بكر عبد الله دكوري إلى الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة سنة (١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م) لنيل درجة الدكتوراه، لكنها لم تطبع حتى الآن.

والثانية: وهي طبعة حديثة، وقد قمتُ بتحقيقها بالاشتراك مع الأستاذ/ عبد الله هاشم عبد الله، وطبعت بدار البصائر بالقاهرة الطبعة الأولى سنة ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م في مجلد لطيف، بلغت صفحاته (٤٩٦) صفحة. وقرظها للطبعة الثانية فضيلة الشيخ/ عبد الله بن عبد العزيز بن عقيل[6] -رحمه الله- ولعلها تصدر قريبًا بإذن الله.

❁❁❁

(١) انظر: مقدمة تحقيق «التحبير» (١/ ٩٤).

(٢) انظر: المذهب الحنبلي (٢/ ٤٦٠)، والمدخل المفصل (٢/ ٩٥٣)، وانظر أيضًا: مقدمة تحقيق «التحبير» (١/ ١٣٤ - ١٣٥).

(٣) انظر: المذهب الحنبلي (٢/ ٤٦٠)، والمدخل المفصل (٢/ ٩٥٣).

(٤) مقدمة تحقيق «تحرير المنقول» للدكتور/ أبو بكر عبد الله دكوري ص (١١ - ١٢) رسالة دكتوراه بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة سنة ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، والمذهب الحنبلي (٢/ ٤٦٠).

(٥) تاريخ الأدب العربي، لبروكلمان: القسم السادس ص (٤٣٣).

(٦) عضو هيئة كبار العلماء، ورئيس الهيئة الدائمة بمجلس القضاء الأعلى بالمملكة العربية السعودية سابقًا.

الكتاب الثاني:
«التحبير شرح التحرير»

تحقيق عنوان الكتاب ونسبته إلى مؤلفه:

عنوان الكتاب كما ورد بصفحة العنوان ببعض أجزاء مخطوطته «التحبير شرح التحرير في أصول الفقه»[1].

وذكره السخاوي[2] وابن حميد[3] بعنوان «التحبير في شرح التحرير»، وتبعهما على ذلك سائر من جاء بعدهما[4]. وكذا ابن زهرة الحنبلي الذي لخص التحبير في شرحه للتحرير- كما سيأتي. والفرق يسير بين العنوانين، وإن كنت أرى أن الأَوْلى هو العنوان المثبت على طُرَّة الكتاب؛ ولذلك أثبته هنا.

أما نسبة كتاب «التحبير» للمرداوي فقد اتفق عليها كل من ترجم للمرداوي، كما أكدتها المصادر التي ذكرت أن المرداوي شرح كتابه تحرير المنقول[5].

وهي واضحة أيضًا على صفحة العنوان بالمخطوط، وواضحة كذلك من إحالات المرداوي في التحبير على ما قاله في متنه التحرير، نحو قوله: «وهذا القول يحتمل أن يكون المقابل للأصح في المسألة التي ذكرنا في المتن ...»[6].

أهمية الكتاب ومدى اهتمام العلماء به:

تأتي أهمية كتاب التحبير من أهمية أصله وهو تحرير المنقول؛ لا سيما أن كلاهما لمؤلف واحد، والمرء أدرى بمراد نفسه.

وإذا كان التحرير تعوزه بعض التوضيحات والتفصيلات؛ فإن شرحه التحبير قد استوفى ذلك كله بما يغني القارئ عن الرجوع إلى غيره للوقوف على التفصيل والشرح؛ ولذلك فإن كتاب التحبير يعتبر من أهم كتب الأصول في المذهب الحنبلي.

(١) انظر: مقدمة تحقيق التحبير للمرداوي (١/ ٩٦).
(٢) انظر: الضوء اللامع (٥/ ٢٢٦).
(٣) انظر: السحب الوابلة ص (٢٩٧).
(٤) انظر: معجم الكتب ص (١٠٨)، والبدر الطالع (١/ ٤٤٦)، والدر المنضد ص (٥٢)، والأعلام (٤/ ٢٩٢)، ومعجم المؤلفين (٧/ ١٠٢).
(٥) انظر: الجوهر المنضد ص (١٠٠)، والمنهج الأحمد (٥/ ٢٩١)، وشذرات الذهب (٤/ ٣٤١)، ومختصر طبقات الحنابلة للشطي ص (٧٧)، والمدخل لابن بدران ص (٤٦٢).
(٦) انظر: التحبير (٢/ ٦٣٧).

ويدل على أهميته أيضًا أن تلميذ المرداوي أبا الفضل أحمد بن علي بن زهرة الحنبلي حينما شرح تحرير المنقول لشيخه المرداوي لخص كتاب التحبير، وهذا واضح من عنوانه «شرح التحرير ملخص كتاب التحبير». كما صرح بذلك أيضًا في آخر كتابه حيث قال: «لخصت هذا الكتاب من كتاب التحبير في شرح التحرير من تأليف شيخنا الإمام العالم العلامة ...»[7].

عرض عام للكتاب:

كتاب التحبير شرح لكتاب تحرير المنقول؛ ولذلك فقد جاء على نفس نسق المتن الذي يشرحه، وقد سبق ذكره عند الكلام عن التحرير بما يغني عن إعادته هنا.

سبب تأليف الكتاب:

ذكر المرداوي في مقدمته سبب تأليفه لهذا الكتاب، فقال: «ولما رأيت الطلبة قد أقبلوا عليه واعتنوا به وتوجهوا إليه؛ أحببت أن أعلق عليه شرحًا واضحًا، يرجع إليه عند حل المشكلات، ويعتمد عليه عند وجود المعضلات، فوضعنا هذا الشرح محيطًا بجل أطرافه ومستوعبًا لمسائله من أكنافه»[8].

فالمرداوي يصرِّح بأنه وضع هذا الشرح بيانًا لمشكلات المتن وحلًّا لمعضلاته.

منهج المؤلف في الكتاب:

أشار المرداوي في مقدمة كتابه إلى منهجه فيه فقال: «فنذكر فيه ما ذهب إليه أحمد وأصحابه أو بعضهم أولًا غالبًا، ثم مذاهب الأئمة الثلاثة وأتباعهم إن كانوا مختلفين، ونزيد هنا غالب مذاهب الأئمة المشهورين والعلماء المعتبرين وطريقة المتكلمين من المعتزلة وغيرهم من المناظرين، وطريقتي الرازي والآمدي؛ فإن العمل في هذه الأزمنة وقبلها على طريقتهما، ونذكر أمهات جميلة ودقائق جليلة خلت عنها أكثر المطولات، ولم تشتمل عليها جل المصنفات؛ وذلك لأني اطلعت على كتب كثيرة للقوم من المختصرات والمطولات من المتون والشروح من كتب أصحابنا وغيرهم من أرباب المذاهب الثلاثة وغيرها... وربما

(٧) انظر: مقدمة تحقيق التحبير للمرداوي (١/ ٩٦).
(٨) التحبير شرح التحرير للمرداوي (١/ ٣).

ذكرنا بعض مسائل من كتب الفقه وغيرها مما هو متعلق بالمحل فأذكره. ومن الكتب كتب نقلت عنها لم أرها مقلدًا في ذلك الناقل عنها أو منها»[1].

ولذلك يمكن أن نلخص منهج المرداوي في كتابه التحبير في النقاط التالية:

- البدء بذكر ما ذهب إليه أحمد وأصحابه في المسألة.
- ذكر مذاهب الأئمة الثلاثة وأتباعهم.
- ذكر مذاهب الأئمة المشهورين والعلماء المعتبرين وطريقة المعتزلة وطريقتي الرازي والآمدي.
- ذكر فوائد نادرة ودقائق جليلة تخلو منها كتب كثيرة.
- ذكر بعض المسائل من كتب الفقه وغيرها مما يتعلق بالمحل.
- النقل من بعض الكتب بواسطة دون الرجوع إليها بشكل مباشر.

مصادر الكتاب:

أكثر المرداوي من المصادر بشكل ملحوظ؛ حيث رجع إلى مصادر كثيرة جدًّا، قيل: إنها تجاوزت أربعمائة مرجع[2]، وساعده على ذلك وجوده في مدينة الصالحية التي كانت في ذلك الوقت زاخرة بالمدارس العلمية، وقد أشار هو نفسه إلى ذلك بقوله: «وذلك لأني اطلعت على كتب كثيرة للقوم من المختصرات والمطولات من المتون والشروح من كتب أصحابنا وغيرهم من أرباب المذاهب الثلاثة وغيرها»[3].

كما تنوعت مصادره ومراجعه بين مصادر أصولية وأخرى فقهية، بالإضافة إلى مراجع في علوم القرآن وتفسيره وعلوم الحديث وأصول الدين واللغة.

وقد انتهج المرداوي منهجًا سديدًا، وهو ذكره لمعظم مصادره في مقدمة الكتاب[4]، وقد علل ذلك بقوله: «ليعلم من أشكل عليه شيء في المتن أو في هذا الشرح أن يراجع المنقول من الكتاب الذي نقلناه عنه؛ لاحتمال سهو أو غيره...، وفي ذلك فائدة أخرى وهو العلم بمعرفة صاحب الكتاب عند من لا يعلمه»[5].

وكان المرداوي ينقل أحيانًا عن بعض المصادر بواسطة دون أن يرجع إلى المصدر بنفسه، وفي هذا يقول: «ومن الكتب كتب نقلتُ عنها لم أرَها مقلدًا في ذلك الناقل عنها أو منها»[6].

وفي الحقيقة إن كثرة مصادر المؤلف وتنوعها أعطت الكتاب قوة وتميزًا، وجعلته يتفرد بذكر «أمهات جميلة ودقائق جليلة خلت عنها أكثر المطولات، ولم تشتمل عليها جل المصنفات»[7].

مخطوطات الكتاب:

لم يذكر المعنيون بالمخطوطات لكتاب التحبير غير نسخة واحدة، توجد لها صورة كاملة في مكتبة الحرم المكي الشريف برقم (١٤٧٤ - عام)[8]، تم تجميعها من العراق والهند، وتقع في ثلاثة مجلدات ومجموع أوراقها (٧٨٤) ورقة. وهي نسخة جيدة ونفيسة، وتامة وسليمة، ومقابلة على نسخة منقولة عن نسخة المؤلف، وعليها علامات المقابلة من البلاغات والتعليقات والفوائد[9].

طبعات الكتاب:

حُقِّق «التحبير» في ثلاث رسائل جامعية، تقدَّم بها السادة الأساتذة: عبد الرحمن بن عبد الله الجبرين، وعوض بن محمد القرني، وأحمد بن محمد السراح، لنيل درجة الدكتوراه من قسم أصول الفقه بكلية الشريعة بالرياض، بإشراف الأستاذ الدكتور/ أحمد بن علي سير المباركي، وقد نوقشت هذه الرسائل عام ١٤١٦ - ١٤١٧هـ، وطبعت في تسعة مجلدات بالفهارس، في مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

❁❁❁

(١) التحبير (١/ ٣ - ٥).
(٢) انظر: مقدمة تحقيق التحبير (١/ ١٠١).
(٣) التحبير (١/ ٤ - ٥).
(٤) راجع: التحبير (١/ ٥ - ٣٠).
(٥) المرجع السابق (١/ ٥).
(٦) المرجع السابق.
(٧) المرجع السابق (١/ ٤).
(٨) انظر: المذهب الحنبلي (٢/ ٤٦١).
(٩) راجع: مقدمة تحقيق التحبير (١/ ١٣٦ - ١٣٨).

الكتاب الثالث:
«شرح مختصر الطوفي»

سبق أن أشرتُ إلى أن ابن قدامة صنف كتابًا فريدًا في الأصول سماه «روضة الناظر وجنة المناظر»، وجاء نجم الدين الطوفي (المتوفى سنة ٧١٦هـ) فاختصره في كتابه «مختصر الروضة القدامية»، وهو كتاب جيد ونافع، وينخرط -كما يقول ابن بدران[١]- مع مختصر ابن الحاجب في سلك واحد.

ثم شرح الطوفي مختصرَه في كتاب من أحسن ما صنف في هذا الفن وأجمعه وأنفعه، كما يقول ابن بدران أيضًا[٢]، وهو معروف بشرح مختصر الروضة، ومطبوع بتحقيق الدكتور/ عبد الله بن عبد المحسن التركي في ثلاثة مجلدات.

وقد ذكر السخاوي في «الضوء اللامع»، وكذا ابن عبد الهادي وابن حميد[٣] أن المرداوي شرح قطعةً من هذا المختصر، ولم يكمله.

لكننا لم نقف على ذكر لمخطوطاته أو مكانه، كما لم نقف على تحديد القطعة التي شرحها المرداوي.

❁❁❁

الكتاب الرابع:
«فهرست القواعد الأصولية»

ذكر السخاوي في «الضوء اللامع»، وكذا ابن حميد أن للمرداوي فهرسًا للقواعد الأصولية، وقال إنه يقع في كراسة[٤].

وذكر الدكتور/ عبد الله التركي احتمال أن يكون هذا الفهرست لكتاب القواعد والفوائد الأصولية للبعلي، وأن يكون هو الموجود بأول الكتاب في طبعته الأولى.

لكننا لم نقف على أية معلومات عن الكتاب ترجح هذا الاحتمال أو تدفعه. كما أنه لا توجد أية بيانات عن مخطوطات الكتاب وأماكن وجوده إن كان موجودًا.

(١) راجع: المدخل لابن بدران ص (٤٦٠).
(٢) وهو مطبوع في ثلاثة مجلدات بتحقيق الدكتور/ عبد الكريم النملة.
(٣) انظر: الضوء اللامع (٥/ ٢٢٦)، والجوهر المنضد لابن عبد الهادي ص (١٠١)، والسحب الوابلة ص (٢٩٧).
(٤) انظر: الضوء اللامع (٥/ ٢٢٦ - ٢٢٧)، والسحب الوابلة ص (٢٩٧ - ٢٩٨).

المطلب الثاني:
السمات العامة للتأليف الأصولي عند المرداوي

من خلال استعراضنا لمؤلفات المرداوي في أصول الفقه، وبخاصة كتابيه تحرير المنقول وشرحه التحبير يمكننا استخراج السمات العامة لمنهجه في التأليف الأصولي، ونجملها في النقاط التالية:

- أنه يذكر منهجه ومصادره ويبين مصطلحاته في مقدمة تصانيفه، وهذا واضح -كما سبق- في تحرير المنقول؛ حيث قال في مقدمته: «أما بعد فهذا مختصر في أصول الفقه، جامعٌ لمعظم أحكامه، حاوٍ لقواعده وضوابطه وأقسامه، مشتملٌ على مذاهب الأئمة الأربعة الأعلام وأتباعِهم وغيرِهم، ولكن على سبيل الإعلام، اجتهدتُ في تحرير نُقوله وتهذيب أصوله ... وأقدِّم الصحيح من مذهب الإمام أحمد -رحمه الله تعالى- وأقوال أصحابه، ومرادي بالقاضي: أبو يعلى، وبأبي الفرج: المقدسي، وبالفخر: إسماعيل أبو محمد البغدادي، ورتبتُه على مقدمة وأبواب، مشتملة على فصول وفوائد وتنابيه»[٥]، ثم ذكر مصادره بعد ذلك. وكذا فعل في التحبير.
- أنه يرتب كتبه ويقسمها إلى أبواب وفصول، ويذيلها بفوائد وتنبيهات. ويراعي في ترتيبه المعهود عند الأصوليين، فيبدأ بتعريف العلم وبيان الغاية منه واستمداده... ثم يعرض للمباحث اللغوية، ومباحث الحكم، ثم يدلف إلى الأدلة بادئًا بالكتاب ثم السنة فالإجماع... إلى أن يصل إلى الاجتهاد والتقليد والتعارض والترجيح.
- أنه راعى في الكتابين المذكورين تقديم الصحيح من

(٥) تحرير المنقول ص (٦٣).

مذهب أحمد في كل مسألة، ثم يذكر مذاهب الأئمة الثلاثة وغيرهم، وهو في هذا متسق مع نفسه ومذهبه الذي يرجحه ويقدمه على غيره، وفي الوقت نفسه يتسم بالموضوعية لعرضه كافة الآراء. أما مذاهب المبتدعة ونحوهم من الجهمية والخوارج والمعتزلة فلا يذكرها ولا يعول عليها، اللهم إلا في بعض الأحيان على سبيل التبعية والإعلام، أو للرد عليهم وبيان عوار قولهم(١).

- أنه كان حريصًا على الدقة في النقل وتحقيق نسبة القول إلى قائله؛ فهو يقول عن كتابه: «اجتهدت في تحرير نقوله؛ لما فيه من الخبط والاختلاف والاضطراب الذي لا يوجد في علم غيره، حتى ربما وجد عن عالم في مسألة واحدة نقول كثيرة مختلفة؛ فلهذا تحريت النقل الصحيح عن صاحبه، وتنكبت عن غيره حيث حصل الاضطراب جهد الطاقة. وقد أنتقد على كثير من المصنفين عزوهم أقوالًا إلى أشخاص، والمنقول الصحيح عنهم خلافه، أو قولهم مؤول وما أشبهه»(٢).

- أنه كان يولي التطبيقات الفقهية شيئًا من العناية، وقد نص على ذلك بقوله: «وربما ذكرنا بعض مسائل من كتب الفقه وغيرها مما هو متعلق بالمحل»(٣).

- أنه يحرص في عرضه للمسألة على التمهيد لها وذكر التعريف اللغوي والاصطلاحي وبيان محل النزاع، ثم سوق الأقوال فيها بادئًا بالصحيح من مذهب أحمد -كما سبقت الإشارة- ثم مذاهب الأئمة الثلاثة، ويذكر في الشرح (التحبير) الأدلة والمناقشات بشيء من الاختصار، ثم يذكر الترجيح وثمرة الخلاف، وبعض الفروع المخرجة، وأخيرًا يلخص المسألة. وقد لا يذكر بعض ذلك حسب الحاجة(٤).

- أنه يظل يراجع كتبه ويحررها ويهذبها، كما فعل في «تحرير المنقول»؛ حيث كان قد فرغ منه في الرابع عشر من شهر شوال سنة سبع وسبعين وثمانمائة (٨٧٧هـ)، إلا أنه ظل يراجعه ويحرره ويهذبه حتى قبل وفاته بقليل، في شهر رجب سنة أربع وثمانين وثمانمائة (٨٨٤هـ)، وكانت وفاته في جمادى الأولى سنة خمس وثمانين وثمانمائة (٨٨٥هـ)- كما سبق.

(١) راجع: التحبير (١/ ١٢٨ - ١٢٩).
(٢) راجع: المرجع السابق (١/ ١٣٠).
(٣) راجع: المرجع السابق (١/ ٥).
(٤) راجع: مقدمة تحقيق التحبير (١/ ١١٤ - ١١٥).

الخاتمة

بعد استعراض جهود الحنابلة في التأليف الأصولي إجمالًا، وأثر المرداوي فيه تفصيلًا يمكن لنا أن نستخلص النتائج التالية:

أولا: أن الحنابلة كانت لهم جهود واضحة في التأليف الأصولي بدءًا بالخلال وحتى المرداوي ومن تبعه كابن النجار الفتوحي وغيره.

ثانيًا: أن المرداوي كانت له جهود متميزة في المذهب الحنبلي أصولًا وفروعًا، وهو منقِّح المذهب والمجتهد في تصحيحه، وصاحب التآليف المعتمدة في المذهب، والتي سار عليها من جاء بعده.

ثالثًا: أن كتاب «تحرير المنقول» للمرداوي من أهم المتون التي ألفت في أصول الفقه، لا سيما في المذهب الحنبلي، وهذا واضح من اهتمام أصوليي المذهب بعد المرداوي به واعتمادهم عليه. كما أن شرحه «التحبير» من أهم الشروح والكتب المطولة في الأصول أيضًا.

رابعًا: أن المرداوي كانت له منهجية واضحة في التأليف الأصولي؛ فكان يحدد منهجه، ويبين مصطلحاته، ويذكر مصادره، ويرتب كتبه، ويحرر مذاهب العلماء وأقوالهم، ويُعنَى بمراجعة كتبه وتحريرها وتهذيبها.

خامسًا: أن المرداوي كان يُعنَى بتقرير الصحيح من مذهب الإمام أحمد في الأصول؛ ولذا فكتبه مراجع معتمدة في بيان أصول الحنابلة. كما أنه يذكر أقوال الأئمة الثلاثة أيضًا، ويذكر الأدلة ويناقشها ويرجح في مواضع كثيرة، ويذكر التطبيقات الفقهية.

سادسًا: أن المرداوي استوعب في كتابيه التحرير والتحبير أغلب مسائل علم أصول الفقه في منهجية واضحة واستيعاب لأقوال الأصوليين من كافة المذاهب.

سابعًا: أن أكثر مؤلفات الحنابلة في الأصول بعد المرداوي قد اعتمدت عليه بشكل كبير؛ مما يؤكد أنه يعتبر علامة متميزة في تاريخ التأليف الأصولي عند الحنابلة.

مراجع البحث

١- أبو بكر الخلال وأثره في الفقه الحنبلي للدكتور/ هشام يسري العربي، ط. دار البصائر بالقاهرة، الطبعة الأولى سنة ٢٠٠٦م، وهو رسالة ماجستير بجامعة القاهرة.

٢- أصول الفقه، لشمس الدين محمد بن مفلح المقدسي الحنبلي (ت: ٧٦٣هـ)، بتحقيق الدكتور/ فهد بن محمد السَّدحان، ط. مكتبة العبيكان بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٣- الأعلام، لخير الدين الزركلي (ت: ١٣٩٦هـ)، ط. دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة السابعة ١٩٨٦م.

٤- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، لمحمد بن علي الشوكاني (ت: ١٢٥٥هـ)، ط. مطبعة السعادة بمصر، الطبعة الأولى سنة ١٣٤٨هـ.

٥- تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان: القسم السادس (١٠ - ١١)، ترجمة د/ محمود فهمي حجازي، د/ حسن محمود إسماعيل، ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة سنة ١٩٩٥م، بإشراف المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بجامعة الدول العربية.

٦- تاريخ الخلفاء لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١هـ)، ط. مطبعة السعادة بمصر، بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى سنة ١٣٧١هـ/ ١٩٥٢م.

٧- التحبير شرح التحرير في أصول الفقه، لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي (ت: ٨٨٥هـ)، دراسة وتحقيق الدكاترة/ عبد الرحمن بن عبد الله الجبرين، عوض بن محمد القرني، أحمد بن محمد السراح، ط. مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٨- تحرير المنقول وتهذيب علم الأصول، لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي (ت: ٨٨٥هـ)، تحقيق الدكتور/ أبو بكر عبد الله دكوري، رسالة دكتوراه بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة سنة ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٩- تحرير المنقول وتهذيب علم الأصول، لعلاء الدين علي

بن سليمان المرداوي، تحقيق الدكتور/ هشام يسري العربي، بالاشتراك مع الأستاذ/ عبد الله هاشم، ط. دار البصائر بالقاهرة سنة ٢٠٠٨م.

١٠- تحرير المنقول وتهذيب علم الأصول، لعلاء الدين المرداوي، مخطوط بدار الكتب المصرية برقم (٣٠٢ - أصول فقه)، ونسخة أخرى بمكتبة مكة المكرمة التابعة لوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف بالسعودية برقم (١٣) أصول الفقه.

١١- الجوهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد، لجمال الدين يوسف بن عبد الهادي الحنبلي المعروف بابن المِبْرَد (ت: ٩٠٩هـ)، تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط. مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

١٢- الدر المنضد في أسماء كتب مذهب الإمام أحمد، لمفتي الحنابلة عبد الله بن علي بن حميد السبيعي المكي الحنبلي (١٢٩٢ - ١٣٤٦هـ)، تحقيق جاسم بن سليمان الفهيد الدوسري، ط. دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

١٣- السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة، لمحمد بن عبد الله بن حميد النجدي الحنبلي (ت: ١٢٩٥هـ)، ط. مكتبة الإمام أحمد، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

١٤- سير أعلام النبلاء، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين، ط. مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة التاسعة ١٤١٣هـ.

١٥- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت: ١٠٨٩هـ)، ط. دار الكتب العلمية - بيروت، بدون تاريخ.

١٦- شرح الكوكب المنير (المسمى بالمختبر المبتكر شرح المختصر، وهو مختصر التحرير)، لمحمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحي، المعروف بابن النجار (ت ٩٧٢هـ)، تحقيق الدكتور/ محمد الزحيلي، والدكتور/ نزيه حماد، ط. مكتبة العبيكان بالرياض، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

١٧- الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت: ٩٠٢هـ)، ط. دار الجيل - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

١٨- الفتح المبين في طبقات الأصوليين، للشيخ عبد الله مصطفى المراغي، ط. محمد أمين دمج وشركاه - بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

١٩- فهرس المخطوطات المصورة بمعهد المخطوطات العربية، التابع لجامعة الدول العربية، لفؤاد سيد، ط. جامعة الدول العربية.

٢٠- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي، الشهير بالملا كاتب الجَلَبي، والمعروف بحاجي خليفة (ت: ١٠٦٧هـ)، ط. دار الكتب العلمية - بيروت، سنة ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

٢١- مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي وابنه محمد، ط. مكتبة المعارف بالرباط - المغرب، بدون تاريخ.

٢٢- مختصر طبقات الحنابلة، لمحمد جميل الشطي، بعناية فوَّاز الزمرلي، ط. دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٢٣- المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، للشيخ عبد القادر بن بدران الدمشقي (ت: ١٣٤٦هـ/ ١٩٢٧م)، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، مؤسسة الرسالة - بيروت.

٢٤- المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل وتخريجات الأصحاب، للدكتور/ بكر عبد الله أبي زيد، ط. دار العاصمة - الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

٢٥- المذهب الحنبلي: دراسة في تاريخه وسماته، وأشهر أعلامه ومؤلفاته، للدكتور/ عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط. مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

٢٦- معجم البلدان، لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي (ت: ٦٢٦هـ)، ط. دار الفكر -

بيروت، بدون تاريخ.
٢٧- معجم الكتب، لجمال الدين يوسف بن حسن بن أحمد بن حسن بن عبد الهادي الدمشقي الصالحي، الشهير بابن المبرد (ت: ٩٠٩هـ)، أتمه: عبد الله بن داود الزبيري الحنبلي (ت: ١٢٢٥هـ)، تحقيق يسري عبد الغني البشري، ط. مكتبة ابن سينا - القاهرة ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
٢٨- معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، ط. مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي - بيروت، بدون تاريخ.
٢٩- مفاتيح الفقه الحنبلي، للدكتور/ سالم علي الثقفي، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
٣٠- المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد، لمجير الدين أبي اليمن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن العُلَيمي (ت: ٩٢٨هـ)، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، حسن إسماعيل مروة، ط. دار صادر- بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٧م.
٣١- هدية العارفين بأسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي، مطبوع مع كشف الظنون بدار الفكر - بيروت ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

فهرس المحتويات

مقدمة ٤٨
تمهيد: جهود الحنابلة في التأليف الأصولي قبل المرداوي ٤٩
المبحث الأول: التعريف بعلاء الدين المرداوي ٥١
تمهيد: عصر المرداوي..... ٥١
المطلب الأول: نسب المرداوي ولقبه وكنيته ٥٢
المطلب الثاني: مولد المرداوي ونشأته ٥٣
المطلب الثالث: طلب المرداوي للعلم ورحلاته وشيوخه ٥٣
المطلب الرابع: تلاميذ المرداوي..... ٥٤
المطلب الخامس: مؤلفات المرداوي وآثاره العلمية... ٥٥
المطلب السادس: مكانة المرداوي العلمية وثناء العلماء عليه..... ٥٦
المطلب السابع: وفاة المرداوي ودفنه..... ٥٧
المبحث الثاني: أثر المرداوي في أصول الفقه..... ٥٨
المطلب الأول: مؤلفات المرداوي في أصول الفقه..... ٥٨
الكتاب الأول: «تحرير المنقول وتهذيب علم الأصول» ٥٨
الكتاب الثاني: «التحبير شرح التحرير»..... ٦٤
الكتاب الثالث: «شرح مختصر الطوفي» ٦٦
الكتاب الرابع: «فهرست القواعد الأصولية» ٦٦
المطلب الثاني: السمات العامة للتأليف الأصولي عند المرداوي ٦٦
الخاتمة ٦٨
مراجع البحث ٦٨